جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم اقتصادية

تخصص:مالية وبنوك

إعداد الطالبة:حورية حمودة

بعنوان:

دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية من وجهة نظر الموظفين

دراسة إستبيانية لعينة من البنوك بمدينة تقرت خلال سنة 2018

CPA–BDL–BADR

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2018/05/24

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/قريشي محمد الصغير	(أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة).	رئيسا
الأستاذ/غوالي محمد البشير	(أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة).	مشرفا ومقررا
الأستاذ/زرقون عمر الفاروق	(أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة).	مناقشا

الموسم الجامعي2018/2017

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

فرع:علوم اقتصادية

تخصص:مالية وبنوك

إعداد الطالبة:حورية حمودة

بعنوان:

دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية

من وجهة نظر الموظفين

دراسة إستبيانية لعينة من البنوك بمدينة تقرت خلال سنة 2018

CPA–BDL–BADR

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018/05/24

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/قريشي محمد الصغير	(أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة).	رئيسا
الأستاذ/غوالي محمد البشير	(أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة).	مشرفا ومقررا
الأستاذ/زرقون عمر الفاروق	(أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة).	مناقشا

الموسم الجامعي2018/2017

إهداء

إلى رمز عزتي وقوتي .. وسر صمودي في العالم ..
إلى من علمني بأن غدا لناظره أجمل .. أنه لا مستحيل مع الله .. إليك والدي الحبيب
إلى روح الورد .. وعبق الأصالة .. من جعلت الجنة تحت قدميها .. ومن أظلنا الله برضاه .. وفي رضاها .. إليك والدتي الحبيبة
إلى باقة الورد التي نثر أريجها من حول .. كنت خير سند أخواتي وإخواني .. إلى كل من جمعتني بهم ليالي الحلم الواعدة .. وسرت معهم في درب الحياة .. بكل الأمل والوفاء صديقاتي الأوفياء
إليكم جميعا...
أهدي هذا الجهد المتواضع...

حمولة حورية

الشكر

الحمد لله الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى،نحمد الله حمدا طيبا مبارك فيه على أن وفقني على إتمام هذا العمل المتواضع.

لابد لنا أن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد

أتقدم أولا بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى الأستاذ المشرف غوالي محمد البشير على ما أفاد وأجاد به من نصائح وتوجيهات،كما أتشكر الأستاذ مناصريه رشيد على ما أفادنا به وجزاه الله ألف خير.

وأختم شكري إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذه المذكرة.

وأسأل الله العلي العظيم أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعا،فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا،

والله ولي التوفيق

حمولة حورية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك مع استعراض لمفهوم التدقيق الداخلي وبيان أهميته وأهداف، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، واعدت استبانه وتم توزيعها على عينة الدراسة البالغ عدده (46) مدقق داخليا بالبنوك المتواجدة على مستوى مدينة تقرت، واستخدام نظام التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختيار الفرضيات،توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : يدرك المدقق الداخلي بأهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وانه ليس من مهامه تحديد المخاطر وقياساها وإنما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشان إدارة المخاطر.وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها:العمل على زيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين،كما أوصت الدراسة بالعمل على تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي ليتمكن من القيام بأداء مهامه على أكم لوجه.

الكلمات المفتاحية: المدقق الداخلي – إدارة المخاطر المصرفية.

Abstract

This study aims to identify the role of the internal auditor in activating risk management in banks with a review of the internal audit concept and its importance and objectives. The descriptive analytical method was used in conducting the study, a questionnaire was prepared and distributed to the study community of (46) internally audited banks located at the level of the city of Tikrit,and the use of statistical registration system (SPSS) in the analysis of data and choice of hypotheses, the study reached a series of results, the most important of which: The Internal Auditor understands the importance of an internal audit system, and that it is not his task to identify and measure risks, but rather his role is to provide advice and recommendations on risk management. The study concluded with a number of recommendations, the most important of which are: To increase the interest in developing the capacity of the internal auditors. The study also recommended working on strengthening the independence of the internal auditor so that he can perform his duties to the fullest extent.

Key Word: Internal auditor – risk management banking

قائمة المحتويات

الإهداء.....III
الشكر IV
الملخص V
قائمة المحتويات VI
قائمة الجداول VIII
قائمة الأشكال IX
قائمة الاختصارات.....X
قائمة الملاحق XI
مقدمة:.....أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لإدارة المخاطر المصرفية ودور المدقق الداخلي

تمهيد.....2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لإدارة المخاطر المصرفية والمدقق الداخلي 3
المطلب الأول: ماهية أدارة المخاطر المصرفية 3
المطلب الثاني: الإطار ألمفاهيمي للتدقيق الداخلي 12
المطلب الثالث: أهمية ودور المدقق الداخلي 22
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لإدارة المخاطر المصرفية والمدقق الداخلي 29
المطلب الأول: دراسات سابقة بالغة العربية.....29
المطلب الثاني: دراسات سابقة بالغة الأجنبية 31
المطلب الثالث: العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....32
خلاصة الفصل: 33

الفصل الثاني: الدراسةالميدانية لتحلي لواقع مساهمةالمدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنوك العاملة بمدينة تقرت (CPA-BDL-BADR)

تمهيد: 35
المبحث الأول: عينة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....35
المطلب الأول: عينة الدراسة 35
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمةفي الدراسة.....36
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها 36

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة.....36
المطلب الثاني مناقشة النتائج المتوصل إليها 45
خلاصة الفصل : .....**Erreur ! Signet non défini**
خاتمة:.....55
قائمة المراجع 58
الملاحق.....61
الفهرس العام 66

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	الأطراف المرتبطة بالمدقق	**29**
02-01	محيط المدقق	**29**
(**1-2**)	قيمة ألفا كرونباخ لعينة الدراسة	**37**
(**2-2**)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	**37**
(**3-2**)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	**38**
(**4-2**)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	**38**
(**5-2**)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	**39**
(**6-2**)	توزيع أفراد العينة حسب التخصص الدراسي	**39**
(**7-2**)	توزيع أفراد العينة حسب تلقيهم لدورات التدريبية	**40**
(**8-2**)	توزيع أفراد العينة حسب لائحة مهنة التدقيق	**40**
(**1-3**)	مجال المتوسط الحسابي لكل مستوى (مقياس ليكارت)	**41**
(**2-3**)	المتوسط والانحراف المعياري لأجوبة عينة الدراسة	**42**
(**3-3**)	المتوسط والانحراف المعياري لأجوبة عينة الدراسة	**43**
(**4-3**)	المتوسط والانحراف المعياري لأجوبة عينة الدراسة	**44**
(**5-3**)	المتوسط والانحراف للمتغيرات	**45**
(**1-4**)	العلاقات الإرتباطية بين متغيرات الدراسة	**45**
(**2-4**)	الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع	**46**
(**3-4**)	تحليل تباين الانحدار	**47**
(**4-4**)	قيم معاملات الخط الانحدار لعينة الدراسة	**48**
(**5-4**)	اختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع حسب الجنس	**49**
(**6-4**)	اختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع حسب العمر	**49**
(**7-4**)	اختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع حسب مستوى التعليم	**50**
(**8-4**)	اختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع حسب الخبرة	**50**
(**9-4**)	اختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع حسب	**51**

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	أنواع المخاطر المصرفية وطرق قياسها	06
02-01	موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية	24
03-01	نقاط الالتقاء والتنسيق في عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي	25
01-02	مدى ملائمة خط الانحدار	48

قائمة الاختصارات

الاختصار	المعنى بالغة الأجنبية	المعنى بالغة العربية
IIA	Institute Of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
COSO	Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission	لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل التابع للجنة تريدوي
AICPA	American Institute of Certified Public Accountant	معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين
IFACI	French Institute of Internal Auditors and Consultants	المعهد الفرنسي للمراجعة والمستشارين الداخليين

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستبانة	61

المقدمـــــة

مقدمة:

تعتبر إدارة المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي، وازدادت تلك الأهمية بعد توالي الأزمات المالية والمصرفية، اعتبارا من الأزمة المالية في المكسيك نهاية عام 1994 ،ومروراً بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا وتركيا، ومؤخرا في الأرجنتين. إضافة إلى الأزمة التي مرت بها المصارف الأمريكية والاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة التي أدت إلى إشهار كبرى المصارف الأمريكية إفلاسها.

ولذلك فقد تعاظم دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية، وذلك من خلال المساهمة في تحديد وتقييم المخاطر ومعالجتها، بالإضافة إلى التنبؤ بهذه المخاطر والتصدي لها قبل وقوعها.

وعليه فقد عرف مفهوم التدقيق الداخلي تطورات هائلة حيث تحول المفهوم التقليدي الذي يهدف إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش إلى المفهوم الحديث الذي هدف إلى توسيع نطاق عمل المدقق الداخلي إلى التنبؤ لهذه الأخطاء بالإضافة إلى تقييم وتحسين فعالية الرقابة الداخلية وعمليات التحكيم وإدارة المخاطر،وتكمن كفاءة المدقق الداخلي في مدى التزامه بالمعايير المتمثلة في معايير السمات و الأداء ، ويتمثل عمل المدقق الداخلي بشان إدارة المخاطر في تأكيد حول موثوقية وملائمة المعلومات والرقابة الداخلية في البنوك حيث يساهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر المصرفية والتحقق من توافر السياسات والإجراءات ومدى الالتزام من طرف البنك بهذه السياسات.

مشكلة الدراسة:

نلاحظ هناك اهتمام عالمي ذو أهمية كبيرة بإدارة المخاطر وزيادة أهمية دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف، الأمر الذي يتطلب دراسة هذا الدور، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتبلور في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى مساهمة المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر على مستوى البنوك العاملة في مدينة تقرت "CPA–BADR–BDL" ؟

وتتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر على مستوى البنوك (عينة الدراسة)؟

2- ما مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر على مستوى البنوك (عينة الدراسة)؟

3- ما مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد العلاقة بين تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق وتفعيل إدارة المخاطر على مستوى البنوك العاملة في مدينة تقرت (عينة الدراسة).

الفرضية الثانية: توجد العلاقة بين الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق وتفعيل إدارة المخاطر على مستوى البنوك العاملة في مدينة تقرت (عينة الدراسة) .

الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها وتفعيل إدارة المخاطر على مستوى البنوك العاملة في مدينة تقرت (عينة الدراسة).

أهمية الدراسة:

نظرا لأهمية موضوع إدارة المخاطر ودور المدقق الداخلي في تفعيل المتطلبات والركائز التي تقوم عليها المخاطر ،تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز الأسس والضوابط التي تحكم أداء المدقق في متابعة ومراجعة مرتكزات إدارة المخاطر. وما سيترتب عليه من فائدة للإدارة المصرفية، وبالتالي انعكاسها الإيجابي على تطوير أداء المصرف ونموه وزيادة قدرته على المنافسة، مما يدعم استقراره ودوره الايجابي المجتمع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر على مستوى البنوك العاملة في مدينة تقرت"، وتهدف كذلك هذه الدراسة إلى:

1- الوقوف على مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر.
2- معرفة مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر.
3- الوقوف على دور المدقق داخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك مبررات لاختيار الموضوع نذكر منها:

1- تواجد المصارف في بيئة مليئة بالمخاطر، مما أوجب الاهتمام بالموضوع لمعرفة أهميته بالنسبة للمصرف.
2- الرغبة في الإلمام بالموضوع من جميع جوانبه لأهميته وفائدته للباحث في مجال تخصصه العلمي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة في بنوك CPA-BDL-BADR في مدينة تقرت وهي:

الحدود الزمنية للدراسة الميدانية: الفترة خلال شهر أفريل 2018.

منهج الدراسة:

فيما يتعلق بمنهج البحث المعتمد في هذه الدراسة، حاولنا التوفيق بين منهجين رئيسيين:

تعتمد الدراسة في الفصل الأول على استخدام "**المنهج الوصفي**" من خلاله يتم توضيح جوانب الموضوع النظرية والذي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات، وتنظيمها بشكل تسلسلي ،والإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر التي تربطهم علاقة،والدراسات السابقة للموضوع.

أما الفصل الثاني فقد أعتمد فيه على أسلوب " **دراسة حالة**" لإسقاط مجمل ما تم التطرق إليه في الجانب النظري للدراسة على المصارف محل الدراسة في مدينة تقرت.

صعوبات الدراسة:

1- صعوبة الحصول على بعض البيانات و المعطيات من البنك محل الدراسة.

2- إهمال العمال في البنك محل الدراسة لاستمارات الاستبيان و عدم رغبتهم في الإجابة عليه لأسباب مختلفة و غير موضوعية

3- صعوبة استخدام برنامج SPSSبسبب عدم الدراية الكافية به.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع

إدارة المخاطر المصرفية

المتغير المستقل:

تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق.

الالتزام بالمعايير المهنية.

تقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة الاستجابة لها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية لإدارة المخاطر

المصرفية ودور المدقق الداخلي

تمهيد

تلعب البنوك التجارية دورا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة ،بما تمتاز به من وظائف وما تزاوله من نشاط ،إذ يعتبر التطور الذي حدث على وظيفة التدقيق الداخلي استجابة للتطورات التي حدث في بيئة الأعمال بشكل عام ،حيث أن التدقيق الداخلي نشأ كوظيفة رقابية هامة داخل المؤسسات وبدأ التركيز على النواحي المالية والمحاسبية ،لكن التطور الذي حدث في بيئة الأعمال المصرفية أوجب على وظيفة التدقيق الداخلي أن تتطور لتشمل جميع الجوانب التدقيق مما رفع من أهمية ومساهمة هذه الوظيفة في تحسين الأداء المالي والإداري من خلال دعم المؤسسات المصرفية ،وتصميم وتطوير نظام فعال للرقابة الداخلية ،ووجود إدارة المخاطر داخل المصارف.

ولتدقيق الداخلي دورا مهم في إدارة المخاطر في المصارف، وازداد الاهتمام بهذا الدور بعد الأزمة المالية التي عصفت بالمصارف في عام 2008 فقد أجبرت الضغوط التنظيمية والاقتصادية المنظمات إلى زيادة الاهتمام بالمخاطر التي تتعرض لها ومتابعتها لتخفيف منها وإتباع نهج أكثر شمولية لإدارتها.

نظرا للأهمية التي تتمتع بها وظيفة التدقيق الداخلي ومالها من دور في تحقيق أهداف المؤسسات المصرفية والعمل على إدارة مخاطرها، كان ملزما أن نولي هذه الوظيفة مزيدا من الاهتمام في هذه الدراسة قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لإدارة المخاطر المصرفية والمدقق الداخلي.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لإدارة المخاطر المصرفية والمدقق الداخلي.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لإدارة المخاطر المصرفية والمدقق الداخلي

تواجه العديد من المصارف عدة مخاطر قد تكون ناجمة عن أنشطة المصرف في حد ذاته أو البيئة التي يعمل فيها ،لذلك يجب التعامل مع تلك المخاطر بآلية مناسبة ،لتحقيق ذلك على مصارف أن تبين إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد تقارير عنها ،بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة كافة المخاطر ذات الصلة.

ويشمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب الأول يتناول ماهية إدارة المخاطر المصرفية، أما المطلب الثاني يتحدث عن الإطار لمفاهيمي للتدقيق الداخلي، أما المطلب الأخير يعالج أهمية ودور المدقق الداخلي.

المطلب الأول: ماهية أدارة المخاطر المصرفية

الفرع الأول: تعريف المخطر

تتعرض المؤسسات إلى المخاطر أثناء العمل ،إلا أن المؤسسات المصرفية تكون أثر عرضة للمخاطر لما لها من طبيعة خاصة في استخدام النقود ،وهناك عدة تعاريف للمخاطر ونجملها فيما يلي:

- عرفت لجنة (**COSO**) المخطر بأن[1]: " الأحداث ذات التأثير السلبي التي تمنع المنشأ من تحقيق قيمة أو تؤدي إلى تآكل القيمة الموجودة".
- كما عرف المخطر بأنه[2]: " الحالة يكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس على النتيجة المرغوبة والمتوقعة".
- كما عرف بأنه[3]: " احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين".
- وعرف المخطر من قبل معهد المدققين الداخليين[4](IIA): "هو مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل التي تأثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها ،ويمكن أن يكون الأثر ايجابيا أو سلبيا ،فإذا كان الأثر سلبيا نطلق عليه (خطر/ تهديد) وإذا كان ايجابيا نطلق عليه (فرص)".

الفرع الثاني: أنواع المخاطر المصرفية

تنقسم المخاطر التي تتعرض لها البنوك حسب متطلبات بازلII إلى ثلاثة أنواع وهي[5]:

- ✓ **مخاطر الائتمان:** على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه وتاريخ استحقاق ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى أخر إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من أبز المخاطر التي تعترض النشاط البنوك حيث تنشأ المخاطر الائتمانية بسب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده[6]. وتشمل

---

[1] حمادة،طارق عبد العال،**إدارة المخاطر(أفراد–إدارات–شركات– مصارف)**،ط1،الإسكندرية،الدار الجامعية،2007،ص16.

[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،**دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير،جامعة غزة،2011،فلسطين،ص15.

[3] بوقره رابح،حسين بالعجوز، **إدارة المخاطر المصرفية، بالإشارة إلى حالة الجزائرية**،جامعة محمد بوضياف،مسيلة1،ص02.

[4] نور الإسلام سعدودي،**دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية،مذكر ماستر**،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،ص13.

[5] إيهاب ديب مصطفى رضوان،**أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**،مذكرة ماجستير،الجامعة الإسلامية،غزة،2012،ص32 .

[6] نور الإسلام سعدودي،مرجع سابق،ص13–ص14.

المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات ،البنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتماد المستندي

وعرف الاقتصادي GERHARD SCHROECK مخاطر الائتمان[1]: بالمخاطر التي تنشأ عن عدم الدفاع وإعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك ،وإن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الاقتراض وهناك عدد من العوامل التي تسهم في تحقيق المخاطر الائتمانية منها:

- **عوامل خارجية :**
  1. تغيرات في حركة السوق يترتب عليها أثار سلبية للمقترضين؛
  2. تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو انهيار غير متوقع أسعار المال؛
- **عوامل داخلية:**
  1- ضعف سياسات التسعير؛
  2- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها وعدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة؛

✓ **مخاطر السوق:**

وتنتج هذه المخاطر بسبب التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل ،أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هناك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها[2]. وتنقسم مخاطر السوق إلى :

- **مخاطر سعر الفائدة:** وتنشأ هذه المخاطر عن التقلبات أسعار الفائدة مما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للمصرف في حالة عدم اتساق أجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول ،وتتصاعد هذه المخاطر في حاله عدم توافر نظام معلومات يتيح ما يلي[3]:
  1- الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول.
  2- تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى حساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.
- **مخاطر أسعار الصرف:** هي المخاطر التي يواجهها المصرف لدى تنفيذ عملية تبادل النقد الأجنبي والتقلبات الناتجة في أسعار صرف العملات ومخاطر إعادة تقييم مراكز العملات اعتمادا على أسعار صرف متغيرة ومتقلبة وبالتالي تأثيرها على قيم كل من الموجودات والمطلوبات وعلى الوضع التنافسي للمصرف ،والتي قد ينتج عنها تعرض المصرف لخسائر كبيرة[4].

---

[1] GERHARD Schroeck,**risk management and value ration in Financial institutions**, john wiley & sons, canada,2002 P170

[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سابق،ص34.

[3] الخطيب،سمير،**قياس إدارة المخاطر في البنوك**،ط1،الإسكندرية:منشأة المعارف 2005،ص237.

[4] الخطيب سمير،مرجع سابق،ص237.

- ❖ **مخاطر أسعار الأوراق المالية:** هي مخاطر احتمالية تعرض المصرف لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للسندات والأسهم والسلع ،ويعتبر قياس مخاطر الأسعار في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتمة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال[1].

✓ **مخاطر التشغيل:**هي المخاطر الناجمة عن ضع الرقابة الداخلية أو ضعف الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية ،فالمخاطر الناجمة عن عدم كفاية أنظمة المعلومات ،الفشل التقني ،مخالفة أنظمة الرقابة ،الاختلاس ،كوارث جميعها خسائر غير متوقعة[2].

وتشمل المخاطر التشغيلية عددا غير محدود من المخاطر ،لذا على الإدارة وضع تعريف واضح فيما يخص مخاطر التشغيل ،وفيما يلي مجموعة من المخاطر التشغيلية التي يترتب عليها خسائر كبير للمصرف[3]:

- ❖ **الاحتيال الداخلي:** هي الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية ،أو سياسة المصرف من قبل العاملين في المصرف.
- ❖ **الاحتيال الخارجي:** الأفعال التي يقوم بها طرف ثالث يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون.
- ❖ **ممارسات العمل والأمان الوظيفي:** هي الأحداث المرتبطة بعلاقات الموظفين مثل متطلبات التعويض من الموظفين الناجمة عن التفريق والتمييز في المعاملة والفصل الجائر من الوظيفة وخرق قواعد الأمن والسلامة أو الأعمال التي ينتج عنها دفع تعويضات أو إصابات شخصية والمطالبات الوظيفية الأخرى.
- ❖ **الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال:** الخسائر الناتجة عن الإخفاق غير المعتمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه العملاء.
- ❖ **الأضرار في الموجودات العامة:** الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالموجودات المادية جراء كارثة طبيعية أو أي أحداث أخرى.
- ❖ **توقف العمل والخلل في الأنظمة:** الخسائر الناتجة عن أي تعطيل في الأعمال أو خلل في الأنظمة بما فيها أنظمة الحاسوب والاتصالات.
- ❖ **التنفيذ وإدارة المعاملات:** الخسائر الناتجة عن الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع الأطراف الأخرى

بالإضافة إلى تلك المخاطر التي جاءت في بازل2 هناك مخاطر أخرى يتعرض لها البنك وهي كالأتي:

✓ **مخاطر الأعمال:**

هناك العديد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف في مجمل أعمالها، أهمها:

المخاطر القانونية: وتنشأ هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال ،أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية ،ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو عدم المعرفة القانونية لبض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية[1].

---

[1] سلطة النقد الفلسطينية :**تعليمات إدارة المخاطر**،غزة فلسطين2008،ص4

[2] الكراسنة،إبراهيم،**أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر**،صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية،أبوظبي2006،ص41.

[3] سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق، ص05.

❖ **المخاطر الإستراتيجية**[2]: وهي مخاطر ناجمة عن اتخاذ قرارات خاطئة أو تنفيذها بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب ،الأمر الذي قد يؤدي إلى إلحاق خسائر أو ضياع فرصة بديلة ،لذلك فإن المخاطر الإستراتيجية تكون على مستويين:

1- مخاطر على المستوى الكلي: وهي مخاطر ناجمة عن اتخاذ قرارات متعلقة بدخول أسواق جديدة أو الخروج من الأسواق الحالية.

2- مخاطر على مستوى الأنشطة: وهي مخاطر الناجمة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة استثمارية.

❖ **مخاطر السمعة**: وهي المخاطر الناجمة عن الآراء السلبية العامة المؤثرة والتي تنتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال ،حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة المصرف أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقته مع عملائه والجهات الأخرى ،كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن المصرف ونشاطه[3].

والشكل التالي يوضح أنواع المخاطر المصرفية وطرق قياسها وفقا للإطار المقترح الجديد وفق متطلبات بازل2

الشكل رقم (01): يوضح أنواع المخاطر المصرفية وطرق قياسها

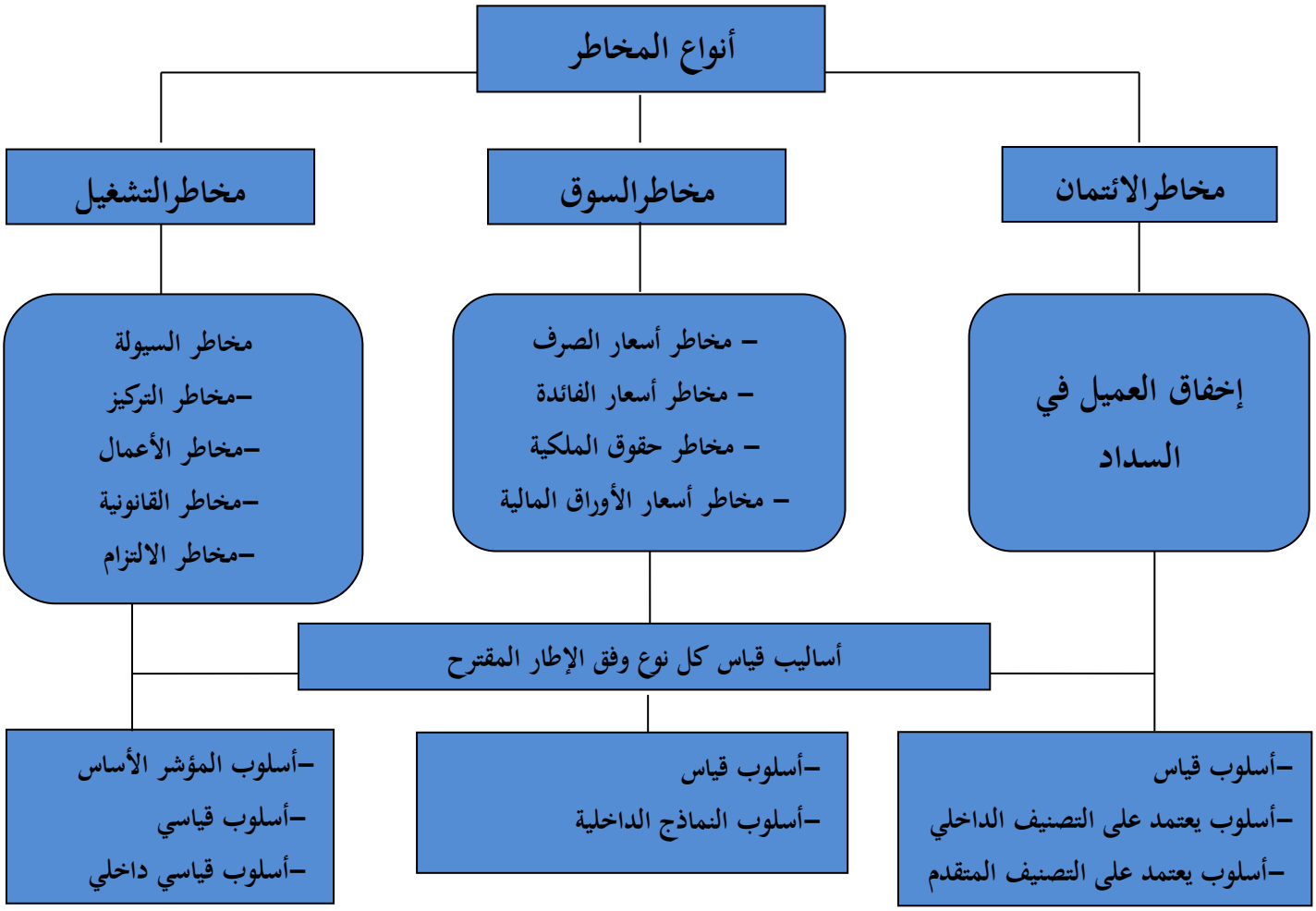

المصدر(مرابطي نوال،دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية،مذكرة ماستر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2013،ص15)

[1] الخطيب، سمير، مرجع سابق، ص247.

[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،مرجع سابق،ص36.

[3] سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق، ص05-ص06.

الفرع الثالث: مفهوم إدارة المخاطر

يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها[1]: "عبارة منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث خسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى".

عرف معهد المدققين الداخليين IIA إدارة المخاطر على أنها[2]: " هيكل متناسق، وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على إنجاز الأهداف".

كما عرفها معهد إدارة المخاطر على أنها[3]: " الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة .فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط".

وقد عرف Williams and Heinz إدارة المخاطر على أنها[4]: " تقليل الآثار السلبية للمخاطرة إلى الحد الأدنى بأقل تكلفة ممكنة من خلال التعرف عليها وقياسها والسيطرة عليها".

وقد عرفت لجنة (COSO) إدارة المخاطر على أنها[5]: " تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإدارية للمشروع ".

و من خلال ما سبق يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها: تحديد وتحليل المخاطر التي تهدد عمل المنشأة للتقليل من الآثار السلبية الناجمة عنها.

الفرع الرابع: مهام إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول بصفة أساسية عن إدارة المخاطر وتحميل هذا الدور على المدراء الآخرين لتسيير المخاطر كل حسب نشاطه[6]، كما يمكن أن تكون وظيفة مستقلة في المؤسسة متمثلة في قسم إدارة المخاطر والتي يترأسها مدير المخاطر بالإضافة إلى مساعدين في ذلك يملكون مؤهلات ومهارات خاصة-هذا بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم -أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فقد توكل إلى أحد المدراء ضمن توصيف وظيفي مهمته إدارة مخاطر المؤسسة[7].، ويمكن إبراز مهام إدارة المخاطر فيما يلي[8]:

1- وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخليا لوحدات العمل، والعمل على إنشاء بيئة ملائمة.

2- التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.

---

[1] حمادة،طارق عبد العال،مرجع سابق،ص51.

[2] أحمد حلمي جمعة ،**التدقيق الداخلي والحكومي**،دار الصفاء للنشر،عمان،2011،ص96-ص97.

[3] The Institute Of Risk Management, (2002), "A Risk Management Standards", London: Airmic Publishing ,p02

[4] حمادة،طارق عبد العال،مرجع سابق،ص146

[5] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،مرجع سابق،37.

[6] The Institute Of Internal Auditors, (2009), "IIA Position Paper: The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management ", USA،p02

[7] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،مرجع سابق،ص37

[8] The Institute Of Internal Auditors, op.cit ،p13

3- بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر.

4- إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.

5- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي.

6- تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى.

7- قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة.

8- اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجة الأمان والتكلفة اللازمة.

الفرع الخامس: المسؤوليات والوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر في المصارف

هناك العديد من المهام التي تتعلق بإدارة المخاطر من أجل ضمان سير الأداء في الاتجاه السليم وفيما يلي نستعرض أهمها[1]:

1- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.

2- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في المصرف.

3- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص.

4- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بالاعتبار إجمالي المخاطر لخدمات معينة.

5- مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول.

6- مراجعة الخدمات المصرفية المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر.

7- تطبيق النماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة.

8- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات.

9- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل.

الفرع السادس: أهداف إدارة المخاطر

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر و إدارتها في المؤسسة المصرفية المحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها وذلك لأهمية مثل هذه الحماية لاستمرار المصرف وسلامة وجوده، فتعد وظيفة إدارة المخاطر من أهم الوظائف في المصرف[2]، فتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى[3]:

1- استقرار الأرباح أو المكاسب: حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح.

[1] الخطيب، سمير، مرجع سابق، ص18.

[2] الخطيب، سمير، مرجع سابق، ص20.

[3] حمادة،طارق عبد العال،مرجع سابق،ص150.

2- . استمرارية النمو: عندما يكون النمو هدفاً تنظيميا هاماً تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، كما تعتمد إستراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي في المصرف

3- . تعظيم قيمة المصرف: تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للمصرف، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية[1].

الفرع السابع: منهج عمل إدارة المخاطر

إدارةالمخاطرعبارةعنعمليةمنطقيةومنهجيةتعملعلىتطبيقالأساليبالأساسيةالتالية[2]:

1- إنشاء نطاق إدارة المخاطر.

2- تحديد،وتحليل وتقييم ومعالجة المخاطر المرتبطة بأنشطة المصرف .

3- معالجة ومراجعة أداء إدارة المخاطر .

4- إجراء الاتصالات والتشاور في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر مع مراعاة التسجيل والإبلاغ ضمن التقارير المطلوب إعدادها في هذا الخصوص.

I. مراحل إدارة المخاطر:

هناك العديد من المراحل التي تمر بها عملية إدارة المخاطر وفيما يلي نستعرض المراحل التي تمر بها هذه العملية:

1- إنشاء نطاق إدارة المخاطر

هناك العديد من الاعتبارات الداخلية والخارجية التي تؤخذ بعين الاعتبار في بناء سياسة إدارة المخاطر وتتمثل في:

- ✓ **الاعتبارات الداخلية:** وهي عبارة عن البيئة الداخلية للمؤسسة والتي عن طريقها تسعى لتحقيق أهداف
- ✓ **الاعتبارات الخارجية:** ومن أمثلتها القوانين والأنظمة، الثقافة السائدة في البلد والنظام الاقتصادي المعمول به..الخ.

2- فحص المخاطر

وهذه المرحلة تتضمن العديد من النقاط وهي التالي:

- ✓ **التعرف على المخاطر**
- ✓ على المؤسسة التعرف على مصادر المخاطر والآثار المترتبة عليها، فالهدف من هذه الخطوة هو توليد قائمة شاملة للمخاطر التي قد تؤدي إلى إحداث خسائر أو التأثير على أحد أهداف المصرف.
- ✓ **تحليل المخاطر**
- ✓ بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب أن يتم قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم ترتيب الأولويات إلى مخاطر حرجة، هامة وغير هامة[3]

[1] حمادة،طارق عبد العال،مرجع سابق،ص150.

[2] The Institute Of Internal Auditors ,op.cit ,P07،p09،p11

[3] حمادة،طارق عبد العال،مرجع سابق،ص61.

✓ **تقييم المخاطر**[1]

عندما يتم الانتهاء من عملية تحليل المخاطر، فانه من الضروري إجراء مقارنة بين تقدير المخاطر ومقاييس المخاطر التي تم إعدادها من طرف المؤسسة، مقاييس المخاطر قد تتضمن العوائد والتكاليف ذات العلاقة، والمتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واهتمامات أصحاب المصالح..الخ؛ لذلك يستخدم تقييم المخاطر لاتخاذ القرارات تجاه المخاطر ذات أهمية بالنسبة للمؤسسة، وفيما إذا كانت المخاطر يجب قبولها ومعالجتها.

3- معالجة المخاطر

عد التعرف على المخاطر وتقييمها يتم وضع المعايير المناسبة لضبط هذه المخاطر، لتجنبها أو تخفيض الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها المصرف لدى ممارسته أنشطته المختلفة، ويتحقق ذلك من خلال ثلاث طرق أساسية[2]:

- . تجنب الدخول في أسواق أو منتجات معينة .
- وضع قيود على بعض الأنشطة كسقوف الائتمان والتداول والمتاجرة وتحديد الصلاحيات للمستويات الإدارية المختلفة.
- إلغاء تأثير المخاطر من خلال أسلوب التأمين وأسلوب الإسناد الخارجي.

II. المتابعة والمراجعة

تضم عملية المتابعة والمراجعة نوعين من العمليات أولهما: التدقيق الذي يقوم به طرف خارجي على عمليات إدارة المخاطر وهو إما أن يكون من خلال مدقق خارجي أو من خلال تدقيق داخلي مستقل. والثاني: المراجعة التي تقوم بها إدارة المخاطر على عملياتها، ويعود إدراج عملية المتابعة والمراجعة في برنامج إدارة المخاطر لسببين وهما[3]:

✓ تعد عملية إدارة المخاطر مستمرة ومتغيرة، فالعمليات التي تقوم بها قد تتغير من وقت لأخر وفقا للتغير في المخاطر التي يتعرض لها المصرف، كما تتغير التقنيات التي يتم إتباعها في إدارة المخاطر وفقا للتغيرات في المخاطر.

✓ هناك بعض الأخطاء غير متكررة، لذا وجب وجود متابعة ومراجعة مستمرة بهدف تحسين الأداء.

فعلى إدارة المخاطر القيام بالمراجعة والمتابعة للمخاطر، وإجراءات التحكم بها، و إجراء مراجعة دورية للسياسات ومدى توافقها مع القوانين والمعايير المتبعة في المصرف، كما يجب التعرف على التغيرات الحاصلة فيه، والتأكد من عمل التعديلات الملائمة لهذه التغيرات، ولابد من تحديد عملية المراجعة والمتابعة كما يلي[4]:

- الإجراءات المتبعة قد أعطت النتائج المخطط لها .
- ملائمة الإجراءات المتبعة لعملية فحص الأخطاء .
- الوصول إلى قرارات أفضل في عملية فحص وإدارة المخاطر للاستفادة منها في المستقبل.

[1] The Institute Of Risk Management,op.cit ,P09

[2] سلطة النقد الفلسطينية،مرجع سابق،ص09.

[3] حمادة،طارق عبد العال،مرجع سابق،ص63.

[4] The Institute Of Internal Auditors, op.cit ,P12

III. الاتصال والتشاور[1]:

يتم الاتصال والتشاور مع أصحاب المصالح الداخلية والخارجية في جميع م ا رحل إدارة المخاطر وذلك لوضع خطة تتضمن الإبلاغ عن العمليات والإجراءات المتعلقة بها من أجل إعلام أصحاب المصلحة بالأسس التي تم اعتمادها في هذا المجال، بالإضافة إلى قيام المدقق الخارجي والمدقق الداخلي بإعداد تقرير مبنياً على النزاهة والوضوح وأن يكون مدعما بالأدلة اللازمة، ليتم إرساله إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا وكل من له مصلحة في ذلك.

الفرع الثامن: المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في المصارف

إن إدارة المخاطر لكل مؤسسة مالية يجب أن تشمل على العناصر الرئيسة التالية:

1- رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا[2]:

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها، ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

كذلك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة المصرف، بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات التي أقرها مجلس الإدارة، كما أن عليها أن تحدد الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها .كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر[3].

و إلى جانب ذلك، يجب توفر القوانين والمعايير الواضحة الخاصة بالمشاركة في المخاطر، وذلك بالأخذ في الاعتبار حدود المخاطر، ودرجة التعرض لمخاطر الأطراف الأخرى، والمخاطر الائتمانية ومخاطر تركيز الأصول .وللسيطرة على المخاطر المرتبطة بالأنشطة المتعددة يجب مراعاة دليل الاستثمار والخطط الخاصة بذلك .ومن الضروري أن تغطي هذه الخطط الإرشادية هيكل الأصول من حيث آجالها ودرجة تركيزها، وعدم توافق الأصول مع الخصوم، وكيفية تغطيتها، وما إلى ذلك من التدابير الخاصة بإدارة المخاطر[4].

كفاية السياسات و الحدود:

على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في المصرف .كذلك ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، وقياسها وتخفيفها ومراقبتها

[1] The Institute Of Internal Auditors,op.cit ,P08

[2] إبراهيم رياح إبراهيم المدهون،مرجع سابق،ص42.

[3] الكراسنة،إبراهيم،مرجع سابق،ص44.

[4] نور الإسلام سعدودي،مرجع سابق،ص17.

والإبلاغ عنها والتحكم فيها .ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات و إدارة فعالة لاتخاذ القرارات و إعداد التقارير اللازمة بما يتناسب مع نطاق ومدى وطبيعة أنشطة المصارف[1].

2- كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات[2]:

إن الرقابة الفعالة لمخاطر المصرف تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة بالوقت المناسب حول أوضاع المصرف المالية، كما يجب أن تنسجم درجة تعقيد أنظمة المعلومات مع حجم المصرف ودرجة التقنية في نشاطاته .مع إعداد تقارير إدارية تتعلق بنشاطات رقابة الخطر، وتشمل هذه التقارير تقارير يومية أو أسبوعية حول وضع الميزانية والأرباح والخسائر، وقائمة بالديون تحت المراقبة وقائمة بالقروض المستحقة وغيرها .لذلك يتوقع أن يكون لدى المصرف أنظمة معلومات تمكنها من تزويد الإدارة العليا بكافة التقارير اللازمة حول حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف[3].

3- كفاية أنظمة الضبط:

إن هيكل وتركيب أنظمة الضبط في المصرف يجب أن يكون حاسما بالنسبة لضمان حسن سير أعمال المصرف على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص .إن إنشاء واستمرار تطبيق أنظمة رقابة الضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة المصرف، وتعتبر مهمة فصل الوظائف الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، وفي حالة عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مصير ومستقبل المصرف سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل[4].

المطلب الثاني: الإطار ألمفاهيمي للتدقيق الداخلي

الفرع الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

" " يُعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسات، فقد عُرف بأنه: مجموعة من الأنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المؤسسة تنشئه الإدارة بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، والتأكد من كفاية الاحتياطيات المستخدمة لحماية أصول وممتلكات المشروع، والتحقق من إتباع الموظفين للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وقياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء مهامها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المؤسسة إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى في ضوء القدرات الحالية[5] ".

وقد عرفت لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية (COSO) التدقيق الداخلي بأنه[6]: " عمليات تتأثر بمجلس إدارة المنشأة والإدارة والأفراد الآخرين بالمنشأة ويتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقولا حول تحقيق المؤسس".

لأهدافها في مجالات :كفاءة العمليات وفاعليتها ودقة التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

كما عرفه معهد المدققين الداخليين (IIA) بأنه[7]: "نشاط مستقل، وموضوعي واستشاري، مصمم ليزيد من قيمة الشركة، وتحسين عملياتها، إذ يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال منهجية منتظمة ومنضبطة لتقييم وتطوير فعالية إدارة المخاطر، وضبط و إدارة وترشيد العمليات"

---

[1] الكراسنة،إبراهيم،مرجع سابق،ص44.

[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،مرجع سابق،ص44.

[3] نفس المرجع السابق.

[4] الكراسنة،إبراهيم،مرجع سابق،ص46.

[5] الخطيب،خالد راغب،**مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص**،ط1،مكتبة المجتمع العربي،عمان،2010،ص130.

[6] إبراهيم،إيهاب نظمي،**التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور**،ط1،مكتبة المجتمع العربي،عمان،2009،ص21.

[7] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،مرجع سابق،ص32.

وقد ذكر أيضا أن التدقيق الداخلي يهدف إلى مساعدة الإدارة فيما يلي[1]:

- تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.
- تقييم وتحسين فعالية الرقابة.
- تقييم وتحسين فعالية عمليات توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها.

كما عرف المعهد الفرنسي للمراجعة والمستشارين الداخليين (IFACI)على أنه[2]: " نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات للمنطقة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها مع تقديم نصائح لتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة".

ومما سبق يتبين أن التدقيق الداخلي نشاط مستقل وموضوعي واستشاري جاء لإضافة قيمة للوحدة الاقتصادية وتحسين عملياتها والمساعدة على تحقيق أهدافها، لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، وبذلك أصبح ينظر إلى المفهوم العصري للتدقيق الداخلي بأنه ضرورة لمواكبة التطورات المعاصرة من خلال دوره في تحسين فعالية إدارة المخاطر المرتبطة بالأعمال و استثمار الفرص وتحسين العمليات وتقليل المخاطر.

الفرع الثاني: مهام التدقيق الداخلي

هناكالعديدمنالمهاماالتييجبأنيضطلعبهاالأشخاصالمكلفونبمهامالتدقيقالداخليأهمها[3]:

1- مساعدة الإدارة:

. يعتبر التدقيق الداخلي نشاط موضوعي واستشاري حيث إنه يوفر المشورة والمساعدة للإدارة بطريقة تتناسب مع احتياجاتها، إلى جانب دوره الأساسي في توفير تأكيد موضوعي ما إذا كانت المنشأة تدير أو لا تدير المخاطر بشكل جيد، بالإضافة إلى دوره في تقديم الاستشارات الإدارية اللازمة لخدمة الشركة بهدف تحسين وتطوير أدائها.

2- زيادة قيمة المنشأة:

يعد التدقيق الداخلي عنصرا فاعلاً في زيادة قيمة المنشأة بحيث يشكل قاعدة لخدمة العملاء من خلال المنافع التي يؤديها لكافة الأطراف المتعاملة معه، لذلك ينبغي أن تكون القيمة المضافة من قبل المدقق الداخلي راسخة في أذهانهم لتكون بمثابة الموجه إلى سلامة الأداء.

3- تحسين عمليات المنشأة:

يعمل التدقيق الداخلي على تحسين عمليات المنشأة فلم تعد مهمة المدقق الداخلي هي التفتيش والفحص، و إنما المساهمة في التحسين المستمر للمنشأة.

4- المساعدة على تحقيق الأهداف:

5- يساعد التدقيق الداخلي المنشأة على تحقيق أهدافها باعتباره ركناً أساسياً من متطلبات الحوكمة و إدارة المخاطر التي تهدد أهداف المنشأة، فضلاً عن دوره في البحث عن نجاح المنشأة على المدى الطويل.

6- تقييم وتطوير عمل المنشأة:

تقوم عملية التدقيق الداخلي على مقارنة ما هو مخطط بما هو فعلي ولضمان مراقبة جيدة يتوجب استخدام تقنيات التقييم التي يتم تطبيقها بطريقة مهنية ونزيهة لتعطي نتائج موثوق بها، كما تساعد عملية التقييم في تحسين عمليات المنشأة، إلا أن

---

[1] جمعة،أحمد حلمي،**المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**،ط1،دار الصفاء لطباعة والنشر،عمان،2009،ص29.

[2] شعباني لطفي :**المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين سيرا لمؤسسة**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2004 ،ص71.

[3] Pickett, K. H. Spencer, **" The internal auditing handbook**", 3ed, USA، John Wily،2010،P314

العديد من المدققين يهملون جانب تقييم العمل عند عملية التدقيق فيكتفوا بطرح بعض الأسئلة على الموظفين ويقوموا بفحص مجموعة من السجلات وبذلك تكون النتائج غير موثوق بها[1]

كما أضاف Kagermann and author, إلى المهام التالية:

1- المساعدة في إدارة المخاطر[2]:

لما كانت مهام التدقيق الداخلي قد تطورت كنتيجة طبيعية لتطور واتساع مهام وعمليات المنشآت والتوجه نحو العولمة وضرورة تحقيق متطلبات الجودة، فقد أصبح دور المدقق الداخلي ممتداً ليشمل المساعدة في إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية إضافة إلى دوره التقليدي وبالتالي لم يعد التدقيق الداخلي يركز على المعاملات والصفقات التي حدثت في الفترات السابقة ليحدد فعالية النظام بل أصبح من مهام التدقيق الداخلي تحديد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلباً على أداء المنشأة والعمل على ابتكار تقنيات وطرق للتحكم في هذه المخاطر.

فإدارة المخاطر تعتبر تحدياً للمدققين فمن جهة يجب أن يساعد المدقق الداخلي الإدارة على وضع سياسات لإدارة فعالة للمخاطر ومن جهة أخرى يجب أن يساهم في وضع ومتابعة تنفيذ الأحكام والمعايير الصارمة للأداء .فإدارة المخاطر يجب أن تتضمن تحديد وتقييم و إدارة ومراقبة الأحداث المحتملة لتقديم تأكيدات معقولة بأن المنشأة تدير مخاطرها على النحو الذي يمكّنها من تحقيق أهدافها، و إعطاء توصيات لتحسين الكفاءة والفعالية لعمليات المنشأة وصولاً إلى الأهداف المنشودة[3].

الفرع الثالث: أهمية التدقيق الداخلي

ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي بصورة أكثر جدية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) وبعد الحرب العالمية نتيجة لإفلاس العديد من الشركات وتحمل إدارات هذه الشركات المسئولية عن ذلك، فضلا عن حاجة إدارات هذه الشركات لمتابعة مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لديها، الأمر الذي دفعها إلى إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي لتكون العين الساهرة لها في فحص وتقييم فعالية جميع أنظمة الرقابة لانجاز مهامها من التحقق والتحليل والتقييم لجميع أوجه ومجالات النشاط والخطط والأهداف التي تسعى هذه الشركات إلى تحقيقها، باعتبار أن وظيفة التدقيق الداخلي هي جزء من نظام الرقابة الداخلية حيث إنها تشكل بؤرة هذا النظام وصمام الأمان له، وخصوصاً بعد إيلاء هذه الوظيفة أهمية مميزة سعياً إلى تحويل هذه الوظيفة من وظيفة رقابية في المنظمة إلى مهنة معترف بها من قبل المنظمات المهنية المحاسبية الدولية[4].

وتعتبر وظيفة التدقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات الصلة في المنشأة وخارجها فليست هي غاية بحد ذاتها، حيث إن القيام بعملية التدقيق يجب أن يخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمنشأة[5].

وقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، وأصبحت نشاطاً تقويمياً لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة، بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفايتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات، بحيث اعتبرت كصمام الأمان في يد الإدارة[6].

---

[1] Pickett, K. H. Spencer,op.cit,P315

[2] هيا مروان إبراهيم لظن،مرجع سابق،ص25

[3] نفس المرجع السابق.

[4] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،مرجع سابق،ص15.

[5] المطارنة، غسان فلاح، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، ط2، دار المسيرة، عمان، 2009، ص19.

[6] الخطيب، خالد راغب، مرجع سابق، ص133.

الفرع الرابع: أهداف التدقيق الداخلي

لقد حددت نشرة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية هدف التدقيق الداخلي الرئيس بأنه مساعدة جميع أعضاء المنشأة على تأدية مسؤولياتهم بفاعلية، وذلك من خلال القيام بتزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها.

ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق مجموعة من الأعمال تشمل ما يلي[1]:

- مراجعة وتقويم متانة وكفاية تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية، والرقابة على العمليات الأخرى، والعمل على جعلها أكثر فاعلية وبتكلفة معقولة.
- التحقق من مدى الالتزام بسياسات المنشأة وخططها وإجراءاتها الموضوعة.
- التحقق من مدى وجود الحماية الكافية لأصول المنشأة من جميع أنواع الخسائر.
- التحقق من إمكانية الاعتماد أو الوثوق بالبيانات الإدارية التي تتولد داخل المنشأة.
- تقويم نوعية الأداء المنفذة على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملين بالقيام بها.
- تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات المنشأة وتطويرها.

وفي نفس السياق أشار الخطيب إلى أن من أهداف التدقيق ما يلي[2]:

- رفع الكفاءة الإنتاجية عن طريق التدريب، حيث إن إدارة التدقيق الداخلي بحكم إلمامها التام بجميع أوجه نشاط المؤسسة وعملياتها، فهي أقدر من غيرها من الدوائر والأقسام على المساهمة الفعالة في البرامج التدريبية من حيث اقتراح اللازم منها، وصياغة بعض المواد التدريبية.
- تقصي وتحديد أسباب المشكلات التي تحدث في المنشأة وتقدير الخسائر والأضرار الناجمة عنها، واقتراح ما من شأنه معالجتها ومنع حدوثها في المستقبل.
- إجراء الدراسات والاختبارات الخاصة بناءً على طلب من الإدارة.

من خلال ما سبق يتضح عظم المسؤولية الملقاة على عاتق المدقق الداخلي، فبالإضافة إلى مسؤولياته التقليدية يتعين عليه التأكد من سلامة المعلومات ومقارنة ما هو مخطط بما هو فعلي على أرض الواقع وتقويم الأداء، بالإضافة إلى أهداف أخرى يتعين على المدقق أخذها بعين الاعتبار تتعلق بإجراء الدراسات ورفع الكفاية الإنتاجية وتقصي أسباب المشكلات التي تحدث في مجال العمل، فالمدقق الداخلي هو العنصر الأساس في نجاح المنشآت المالية.

الفرع الخامس: أنواع التدقيق الداخلي

التدقيق المالي: التدقيق الداخلي المالي هو عبارة عن: " الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها وأي متطلبات أخرى"[3].

وتهدف عمليات التدقيق المالي إلى توفير الحد المقبول بأن التقارير المالية المدققة تعكس بأمانة الوضع المالي، ونتائج عملياتها، وحساباتها الجارية بما يتلاءم مع مبادئ المحاسبة ومعايير التدقيق المالي[4].

---

[1] الخطيب، خالد راغب، مرجع سابق، ص136.

[2] نفس المرجع السابق.، ص137.

[3] هيا مروان إبراهيم لطن،مرجع سابق،ص20.

[4] الواردات، خلف عبد الله، **دليل التدقيق الداخلي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن2013 ,ص241

- **تدقيق الالتزام:** ويسمى أيضاً تدقيق الرقابة(Control Audit)، وهو ذلك النوع من التدقيق الذي يقوم بالتأكد من تطبيق السياسات، والعمليات، والإجراءات للضوابط الرقابية المالية والتشغيلية، ومدى تطبيق القوانين الموضوعة بصورة أصولية، بالإضافة إلى التأكد من أن إجراءات الجودة، الموضوعة من قبل المؤسسة، أو من قبل جمعيات مهنية قد طبقت بصورة جيدة[1].
- **التدقيق التشغيلي:** ويقصد به التدقيق الشامل للوظائف المختلفة داخل المنشأة للتحقق من كفاءة وفاعلية وملائمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهياكل التنظيمية وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المنشأة وللعمل على إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين المستويات المختلفة في الإدارة واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية وزيادة الربحية[2].
- **التدقيق الإداري:** ويقصد به " تحسين الاقتصادية والكفاءة والفعالية التي تؤدى بها الأنشطة والوظائف التنظيمية" ، ويهدف التدقيق الإداري لفحص ودراسة وتقييم الأهداف والخطط والسياسات والإجراءات والنظم والأساليب الرقابية وطرق ووسائل التشغيل والإمكانيات المادية والبشرية والأداء الفعلي ونتائجه، ويشمل عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف الوحدة الاقتصادية[3].
- **التدقيق البيئي:** أشار معهد المدققين الداخليين (IIA) إلى موضوع التدقيق البيئي وذكر بأنه عبارة عن جزء متكامل من نظام الذي تتمكن من خلاله الشركة تحديد ما إذا كانت نظم الرقابة البيئية بها كافية وملائمة وتضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية، بالإضافة إلى متطلبات السياسة الداخلية[4].

الفرع السادس: المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

تعرف معايير التدقيق بأنها المقاييس التي يستطيع المدقق في ضوئها أن يقيم العمل الذي قام به، وأن يتعرف على ما إذا كان قد قام بالواجبات التي التزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة المحاسبة والتدقيق، وبنفس المستوى المتعارف عليه بين أعضاء المهنة[5].

هذا وقد أصدر مجلس المعايير الدولية للتدقيق الداخلي (IIASB) معايير التدقيق الداخلي في يناير 2013 ووافق المجلس على التغييرات النهائية فيها[6]، حيث وفرت هذه المعايير إطارا لأداء وتعزيز عملية التدقيق الداخلي، وتنقسم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي إلى[7].

المجموعة الأولى :معايير الصفات[8]

وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من قسم التدقيق الداخلي في المنشأة، والقائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي كما يتبين مما يلي:

---

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،مرجع سابق،ص23.

[2] إبراهيم،إيهاب نظمي،مرجع سابق،ص23.

[3] الواردات،خلف عبد الله،مرجع سابق،ص273.

[4] هيا مروان إبراهيم لظن،مرجع سابق، ص21.

[5] كريمة علي الجوهرة،**صالح العقدة،إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر**،منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارة البحوث والدراسات،القاهرة،2012،ص10.

[6] الواردات،خلف عبد الله،مرجع سابق،ص63.

[7] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،مرجع سابق،44.

[8] نفس المرجع السابق.

- **الأهداف والصلاحية والمسؤولية:** يتطلب تحديد أهداف، وصلاحيات، ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي إثباتها بوثيقة رسمية تنسجم مع مفهوم التدقيق الداخلي وأخلاقيات المهنة والمعايير، وعلى المسئول التنفيذي للتدقيق الداخلي مراجعة وثيقة التدقيق دوريا وأخذ موافقة الإدارة العليا عليها.
- **الاستقلالية والموضوعية:** يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلا ، ويقصد بالاستقلال هو التحرر من الظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي على تنفيذ مسئوليات المدقق بطريقة غير متحيزة، مع تحقق درجة الاستقلالية اللازمة للاضطلاع بمسؤولياته، كما يتوجب على المدققين الداخليين أن يكونوا موضوعيين في قيامهم بعملهم بفاعلية ومهنية، أو أن يتقيدوا بالمعايير الدولية للتدقيق والسلوك المهني وبالقوانين والتنظيمات والضوابط التي تضعها المنشأة.
- **الكفاءة وبذل العناية المهنية:** يتوجب على المدققين الداخليين امتلاك الكفاءة والمعرفة والمهارات للقيام بمسؤولياتهم الفردية وبذل العناية المهنية الواجبة.
- **ضمان الجودة وبرنامج التحسين:** يجب على مدير التدقيق الداخلي تطوير والحفاظ على برنامج ضمان الجودة والتحسين الذي يغطي جميع جوانب نشاط التدقيق الداخلي.

المجموعة الثانية :معايير الأداء

تتعلق معايير الأداء بتحديد طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس بها، كما تصنف طبيعة الخدمات التي يقدمها، مع أهمية وضع معيارا للجودة يمكن من خلاله قياس أداء تلك الخدمات .كما تعطي وصفا لتطبيق المعايير في أنواع معينة من مهام التدقيق الداخلي عن طريق النشاطات التأكيدية والاستشارية التي يقوم المدققين الداخليين وهي تتضمن كلا من المعايير التالية[1]:

- **إدارة نشاط التدقيق الداخلي:** يقصد بإدارة نشاط التدقيق الداخلي وضع خطط مبنية على أساس المخاطرة وأن يدار نشاط التدقيق الداخلي بفعالية لضمان أن يضيف قيمة للمنشأة .وأن نتائج عمل التدقيق الداخلي تعمل على نحو فعال في تحقيق الغرض والمسؤولية المدرجة في ميثاق التدقيق الداخلي والمعايير، مع مراعاة الإفصاح عن أثر أية قيود على الموارد، والتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية، ومستغلة بفعالية لإنجاز الخطة الموافق عليها وأنها تسهم في فعالية وكفاءة الإدارة وإدارة المخاطر ومراقبة العمليات.
- **طبيعة العمل:** يتعين أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم إجراءات العمل بما يسهم في تحسين الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات التحكم باستخدام أسلوب منهجي ومنضبط.
- **التخطيط للمهمة:** حدد هذا المعيار ضرورة وضع خطة لكل مهمة من قبل المدقق الداخلي وأهداف كل منها وتحديد المخاطر المهمة الخاصة بالوحدة محل التدقيق، كما يجب على المدققين التأكد من أن نطاق المهمة كاف لتحقيق الأهداف الخاصة بالمهمة وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها ,وتطوير برامج العمل بصورة مستمرة.
- **تنفيذ المهمة:** يجب على المدققين الداخليين تحديد المعلومات اللازمة لتنفيذ المهمة وتحليل وتقييم وتوثيق معلومات كافية وضرورة وجود إشراف للتأكد من تحقيق أهداف المهمة.

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل،**دور طبيعة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري**،مذكرة ماجستير،جامعة الإسلامية ،غزة،2007،ص44

- **إيصال النتائج:** يتعلق هذا المعيار بضرورة قيام المدققين الداخليين بإيصال نتائج المهمة، وان تشمل هذه العملية أهداف المهمة، ونطاقها فضلا عن التوصيات، ويجب أن تتصف عملية الإيصال بالدقة والموضوعية، والإفصاح عن عدم الالتزام بالمعايير وأثر ذلك على مهمة التدقيق، مع تحديد المتطلبات والالتزام بها عند إعداد وإبلاغ النتائج[1].
- **رصد مراحل الانجاز:** يتوجب على إدارة التدقيق الداخلي وضع نظام لمتابعة النتائج التي يتم إيصالها للإدارة، وكذلك التأكد من أن الإدارة التنفيذية قررت تحمل مسؤولية عدم اتخاذ إجراءات المعالجة اللازمة على نتائج تقارير التدقيق[2].
- **التواصل لقبول المخاطر:** يتضمن هذا المعيار تحديد مسؤولية مجلس الإدارة بالإقرار عن مستوى المخاطر المقبولة، وبالتالي فإن معايير الأداء تهتم بما يجب أن يكون عليه أداء إدارة التدقيق الداخلي بدءاً من وضع الخطة التدقيقية وانتهاءً بالإبلاغ عن نتائج هذا الأداء ومتابعته[3].

الفرع السابع: أسس ومتطلبات التدقيق في المصارف

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:

1- الأسس الإدارية:

تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي من الأهمية بمكان؛ لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث[4]:

- وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للمصرف؛ حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.
- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم؛ وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.
- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل؛ بحيث يمكن محاسبة المسئول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قد ا رً من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.
- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغيرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع و إيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

2- الأسس المالية والمحاسبية:

ينبغي على دائرة التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية، وأهمها[5]:

- **مراقبة السيولة:** وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.

---

[1] نفس المرجع السابق. 36.

[2] جمعة،أحمد حلمي،مرجع سابق،ص34،

[3] هيا مروان إبراهيم لظن،مرجع سابق،ص24.

[4] إبراهيم،إيهاب نظمي،مرجع سابق،ص110.

[5] عبد الله،خالد أمين،**الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة**،ط1،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،دار وائل للنشر،عمان،2002،ص09.

- **توفير الأمان:** وهو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه؛ الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين الأمان و حجم السيولة،إلا أن ارتفاع درجة الأمان؛ تقود إلى ضياع فرص استثمارية للمصرف؛ لأن النقدية المتوفرة لا يتم استثمارها وبالتالي تقل عائداتها؛ لذلك يجب على إدارة المصرف إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها، ودرجة الأمان اللازمة.

تعظيم الربحية: ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة[1].

الفرع الثامن: العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي

أولا سنتطرق لمعرفة **مفهوم الرقابة الداخلية** عرف على أنها[2]: "الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والقياس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة".

إن تطبيق نظام رقابة قوي وفعال على أنظمة البنك يساهم في تزويد مجلس الإدارة بأداة للرقابة على فعالية أنظمة الرقابة ,والذي يتطلب نشر الوعي العام والمعرفة عن أهمية وقيمة أنظمة الرقابة ,ورفع مستوى الكفاءة في العمل من خلال التخلص من الإجراءات الرقابية عديمة الفائدة.

إضافة لذلك فان نظام الرقابة الداخلي يساعد الإدارة والمدققين في التعرف على النواحي ذات المخاطر المرتفعة ونقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية الذي يؤدي إلى منع الأخطاء وعمليات الاحتيال[3].

بالتالي فإن العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي علاقة مباشرة ,حيث يسعى كلاً منهما لتحقيق ما هو مطلوب لتحقيق الأهداف ,وبالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة الداخلية تتعلق بالمنشأة ككل ,أو بأي من وحداتها التشغيلية أو بوظائف أعمالها ,أما التدقيق الداخلي يهتم بفحص كفاءة وقوة نظام الرقابة الداخلي[4].

وأشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية في المبدأ الثامن أن وظيفة التدقيق الداخلي جزء من نظام الرقابة الذي تقوم بإنشائه للإدارة العليا والوسيلة التي يتم بها تقييم مدى كفاءة وفاعلية وسائل وإجراءات وأساليب الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الإدارة، كما يجب أن يقدم المراجع الداخلي تقريرا عن كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية ومدى قدرتها على تخفيض الخطر الذي يتعرض له البنك[5]. وبالتالي فالتدقيق الداخلي يعتبر بؤرة التركيز بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية وصمام الأمان لها خصوصا بعد تحولها إلى مهنة معترف بها دوليا، أي أن التدقيق الداخلي هو مراقبة المراقبة.

---

[1] عبد الله،خالد أمين،مرجع سابق،ص09.

[2] صلاح الدين حسن السيسيي،**الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**،دار الكتاب،الحديث،القاهرة،2010،ص155.

[3] جمعة،أحمد حلمي،مرجع سابق،ص183.

[4] Alveen arens, op.cit,p291

[5] صلاح الدين حسن السيسي،مرجع سابق،ص87.

الشكل رقم (01-02): يوضح موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية

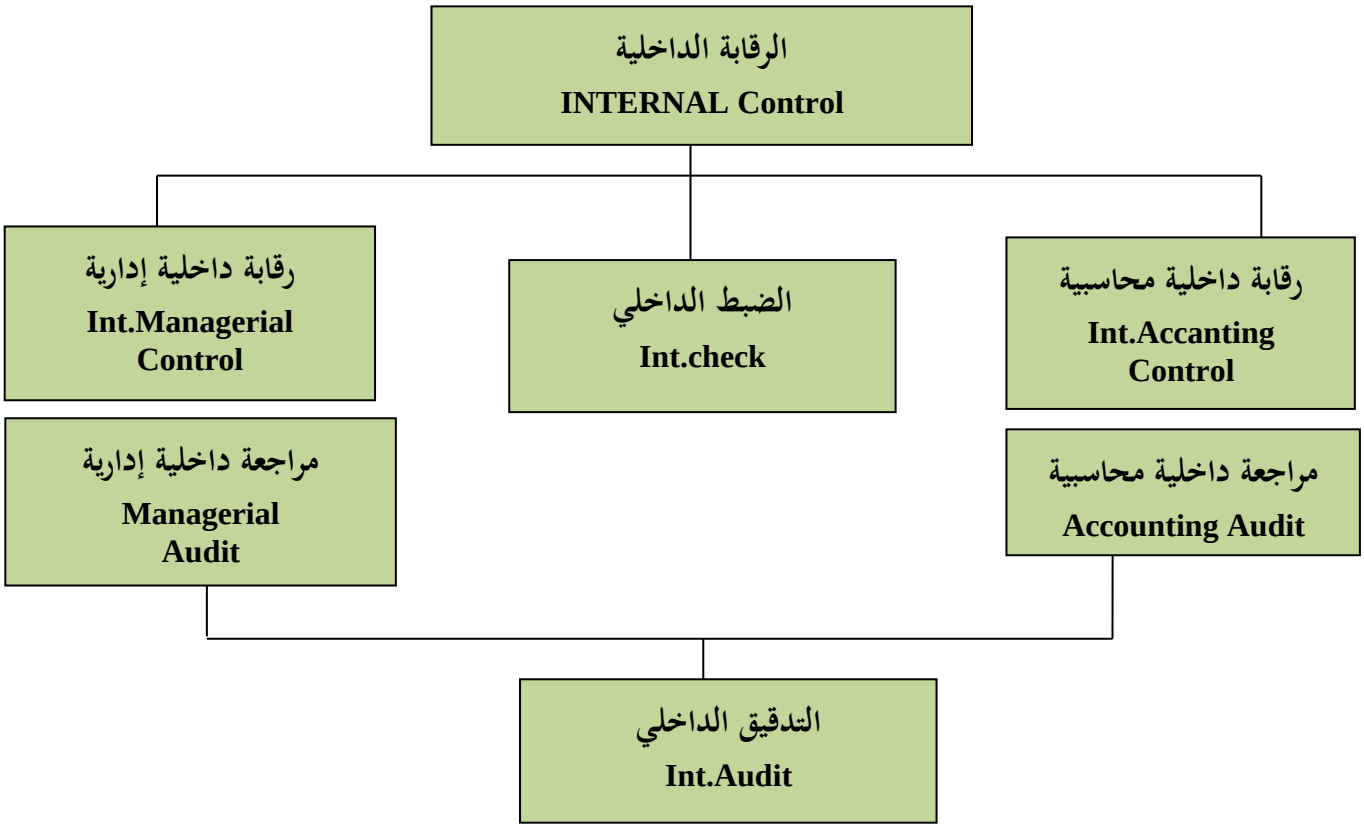

المصدر:(مرابطي نوال،مرجع سابق ،ص09)

الفرع التاسع: تدقيق عمليات إدارة المخاطر

عملية تدقيق إدارة المخاطر هي عملية تدقيق تفصيلية ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة، وأن التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة وما إذا كانت التدابير قد تم تنفيذها بشكل سليم. ورغم أن المتابعة والتدقيق عبارة عن عملية متواصلة يتم أداؤها دون انقطاع إلا أن برنامج إدارة المخاطر ينبغي إخضاعه لمراجعة من طرف المدقق الداخلي، والتي تتم عبر مراحل معينة من أجل تحقيق أهداف معينة[1].

- **مراحل تدقيق إدارة المخاطر**

يتم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي أو بواسطة مدقق خارجي، وهذه العملية تشمل بوجه عام الخطوات التالية[2]:

1- مراجعة أهداف وسياسات إدارة المخاطر:

تتمثل الخطوة الأولى في مراجعة سياسات إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة ومعرفة أهداف البرنامج، وحتى لو لم يكن لدى المؤسسة سياسة إدارة المخاطر رسمية مكتوبة فان تحليل الإجراءات ونمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا .وبعدها يتم التعرف على أهداف البرنامج ثم يتم تقييمه لتقرير مدى مناسبته للمؤسسة ويشمل هذا التقييم عموما مراجعة موارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، وذلك بهدف تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد

[1] حماد،طارق عبد العال،مرجع سابق،ص120.

[2] نفس المرجع السابق..

المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة، وعندما تكون أهداف إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق والسياسة ينبغي التوافق بين الاثنين، إما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب المؤسسة في التعامل مع مخاطرها، وفي الأحوال التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بإعادة صياغة فلسفة المؤسسة فيما يتصل بإدارة المخاطر وتبني سياسة إدارة مخاطر أكثر ملائمة في هذا الخصوص.

2- التعرف وتقييم التعرض للخسارة:

بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تكون الخطوة التالية هي التعرف على احتمالية تعرض المؤسسة للمخاطر، والتقنيات المستخدمة في ذلك، وتكون تقنيات مراجعة إدارة المخاطر هي في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر، وفي حالة إغفال وتجاهل تعرضات رئيسة ينبغي على المدقق الداخلي أن يتعرف على الوسائل والمقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل أما في حالة عدم كفاية الوسائل المستخدمة للتصدي لهذه التعرضات فينبغي على المدقق الداخلي التوصية باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

3- تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض:

بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة وقياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر لتفاديها أو التقليل منها[1].

4- تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة:

تأتي الخطوة التالية وهي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرارات قد تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة أيضا مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة.

وقد نصت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في هذا الصدد في المعيار رقم 2120الخاص بإدارة المخاطر على ما يلي[2]:

- يجب على وحدة التدقيق الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذا المساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر
- يقع على عاتق التدقيق الداخلي تقييم التعرض للمخاطر المتعلقة بحوكمة المؤسسات، وتشل كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة ونظم المعلومات من خلال الآتي:
  - تقييم موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية.
  - تقييم فعالية وكفاءة العمليات.
  - تقييم مدى حماية الأصول.
  - تقييم مدى الامتثال للقوانين، الأنظمة والعقود.

5- التقرير والتوصية بإدخال تغييرات لتحسين البرنامج:

يتم إعداد تقرير مكتوب ومفصل حول نتائج التحليل متضمناً التوصيات اللازمة بإجراء تغيرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، ويرفع إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ولجنة المراجعة وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة.

مما سبق يتضح أن هناك دورا فعالا للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف، فوظيفة التدقيق الداخلي هي تقديم المشورة لكل من الإدارة التنفيذية و إدارة المخاطر، كما أن هناك تنسيقا بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر فكلتا الوظيفتين يكمّل

[1] نفس المرجع السابق..

[2] The Institute Of Internal Auditor ,op.cit. p09

بعضها بعضاً مع الحفاظ على استقلالية كل منهم، فإدارة المخاطر تستعين بإدارة التدقيق الداخلي في مراحل عملها المختلفة لما لها من خبرة في تقييم المخاطر وتحديدها، وكذلك المدقق الداخلي يستعين بإدارة المخاطر في كثير من العمليات المتعلقة بأدائه.

المطلب الثالث: أهمية ودور المدقق الداخلي

الفرع الأول: مهارات وصفات المدقق الداخلي

يجب أن يتحلى المدقق الداخلي بمجموعة من المهارات والصفات وأهمها:

مهارات المدقق الداخلي:

تعتبر المهارات الفنية والإدارية للمدقق الداخلي أمراً ضروريا لتمكينه من النهوض بواجباته ومسؤولياته، لذلك ينبغي على المدقق الداخلي للمصارف أن يكون لديه خلفية وخبرة في إحدى المجالات التالية[1]:

1- خبرة في أعمال المراجعة المكتسبة سواء من التدقيق الخارجي أو من بيئة التدقيق الداخلي.

2- خبرة في مجال الخدمات المصرفية المكتسبة من المسؤوليات المباشرة في المؤسسات المصرفية.

3- خبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات المكتسبة من بيئة التدقيق أو من البيئة الفنية.

كما يمكن للمدققين الداخليين الاستفادة من الموظفين من ذوي الخلفيات الرياضية لدراسة النماذج المستخدمة لتسعير و إدارة مخاطر المنتجات المالية المعقدة.

صفات المدقق الداخلي:

أما عن الصفات اللازم توفرها في المدقق الداخلي فقد ذكر ما يلي[2]:

1- الالتزام بقواعد السلوك المهني لمهنة التدقيق الداخلي في المصارف.

2- سعة الصدر واللباقة وحسن التصرف.

3- مواصلة البحث والدراسة ومتابعة تطورات المهنة مع التجديد والابتكار.

4- التواضع وحسن التفاهم والتعاون مع الآخرين.

5- سلامة الحكم على الموضوعات اعتمادا على رأيه دون التأثر بآراء الآخرين.

6- الالتزام بالموضوعية والواقعية وعدم المبالغة.

7- أن يتوخى في عمله بذل العناية المهنية الواجبة.

صفات المدقق الشخصية:

لقد حدد معهد المدققين الداخليين المواصفات الواجب توافرها في المدقق الداخلي حيث وضع المعهد أربع قواعد عامة يندرج في إطارها مجموعة من الجزئيات وهي كما يلي[3]:

1- النزاهة: يجب أن يتحلى المدققين الداخليين بالنزاهة في أداء عملهم مما يؤسس للثقة في أعمالهم والاعتماد عليها ويندرج تحت هذا البند القواعد السلوكية التالية:

- التمسك بالأمانة والموضوعية والاجتهاد، والحرص على أداء واجباتهم ومسئولياتهم.
- الالتزام بالقانون والكشف عن كل ما يخالف القانون ويسيء للمهنة.
- عدم ممارسة أفعال تسيء للمهنة أو المنشأة التي يعمل بها.

---

[1] القبطان، محمود السيد، **قواعد المراجعة في أعمال البنوك شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها**، دار النصر للطباعة وللنشر، القاهرة، 2006، ص180

[2] القبطان، محمود السيد،مرجع سابق،ص181

[3] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،مرجع سابق،ص25.

- الاحترام والمساهمة في تحقيق الأهداف الشرعية المنشأة التي يعمل بها.

2- الكفاءة: يجب على المدققين الداخليين أن يطبقوا المعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة أثناء تقديمهم للخدمات وهذا يتطلب منهم ما يلي:

- الانشغال فقط بتقديم الخدمات التي يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة لأدائها .
- أن يؤدي المدقق الداخلي خدمات التدقيق بموجب معايير التدقيق الداخلي الدولية للممارسة المهنية.
- تحسين مهاراتهم وبراعتهم بشكل مستمر وتحسين جودة ونوعية خدماتهم.

3- الموضوعية: يجب على المدققين الداخليين التحلي بأعلى درجات الموضوعية في جمع وتقييم الأدلة وتوصيل المعلومات والتقارير حول عملهم وألا يخضعوا لتأثير مصالحهم الشخصية وتأثير الأطراف المختلفة عند بناء تقديراتهم وتكوين رأيهم المهني.

4- السرية: يجب على المدققين الداخليين احترام قيمة وملكية المعلومات العائدة للمنشأة التي يعملون بها، وعدم الكشف عن المعلومات التي تتسم بالسرية إلا من خلال سلطة مختصة بأمر قانوني أو واجب تقتضيه الأعراف المهنية، وهذا يقتضي منه الحذر في استخدام وحماية المعلومات التي اكتسبها أثناء تأدية واجبه، وكذلك عدم استخدام هذه المعلومات للحصول علي مكاسب شخصية[1].

الفرع الثاني: مسؤوليات وواجبات المدقق الداخلي

مسؤوليات المدقق الداخلي:بالنسبة لوظيفة المدقق الداخلي هناك العديد من المسؤوليات الموجودة فأهم المسؤوليات على عاتق المدقق الداخلي هي وضع لأهداف ,وتجميع الأدلة الملائمة ,ووضع التقرير ,وكل هذا له الأثر الكبير في تقوية نظام الرقابة الداخلية ويمكن تفصيل هذه المسؤوليات بما يلي[2]:

1- تطوير الأهداف العامة وبخاصة فيما يتصل بأي مهمة تدقيق يضطلعون بها .

2- اختيار وتجميع(بواسطة منظومة متكاملة من إجراءات التدقيق)وتقويم أدلة التدقيق بما في ذلك استعمال الأساليب الإحصائية وغير الإحصائية في الاستدلال.

3- رفع التقارير عن نتائج التدقيق في عدة صور ولعدة فئات مختلفة ,ولتحمل تلك المسؤوليات ينبغي على المدقق اكتساب المهارات الآتية:

- مهارات التفكير لانتقادي والتحليلي.
- القدرة على فهم أي عملية تدقيق سواء كانت متصلة بالمنشأة أو الأفراد العاملين فيها أو النظام المتبع.
- المعرفة المعمقة بالمبادئ والمفاهيم والأساليب الجديدة للرقابة الداخلية.
- الالتزام بالأخلاقيات المهنية وقواعد السلوك المهني.
- التواصل مع تكنولوجيا التدقيق عبر عدد متنوع من أنواع تقارير التدقيق.

واجبات المدقق الداخلي: يتم تعيين المدقق الداخلي من قبل إدارة المنشأة، ويعتبر التدقيق الداخلي جزءا من النظام الشامل للرقابة الداخلية ودون أن يتبع قسم المحاسبة، حيث يقوم بتدقيق أعمال هذا القسم ورفع التقارير عنه، ويعتمد مدى ونطاق

[1] نفس المرجع السابق.،ص26.

[2] Alveen arens, Auditing and Assurance Services,14th - A vision for the future , Professional Practices framework for Internal Auditing , Altamonte Spring,s2012,p292

حجم عمل المدقق الداخلي حسب ما تمنحه الإدارة من صلاحيات في هذا المجال، ومن الواجبات الهامة التي يجب على المدقق الداخلي أخذها بعين الاعتبار هي ما يلي[1]:

1- دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية.

2- المساعدة في تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

3- تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لتحسين إجراءات نظام الرقابة الداخلية.

4- القيام بدراسات أو مهام محددة تطلبها الإدارة.

5- القيام بإجراءات معينة يتطلبها نظام الرقابة الداخلية.

6- القيام بأعباء المراجعة الشاملة لتلبية احتياجات الإدارة ويشتمل على مراجعة الالتزام المالي والكفاءة والفاعلية في المشروع.

الفرع الرابع: العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

هناك علاقة وثيقة بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين المستقلين عن الشركة، وتجدر الإشارة إلى أن عمل المدققين الداخليين قد يكون متمماً وليس بديلاً لعمل المدققين الخارجيين عند أداء عملية مراجعة القوائم المالية، كما أن أحد مسؤوليات مدير التدقيق الداخلي تتمثل في التنسيق بين عمل المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين[2].

كما يستخدم التدقيق الداخلي كوسيلة رقابية داخلية هدفها قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى، وهو الهدف الذي يختلف عن هدف المدقق الخارجي والذي يتمثل في التحقق من عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها للنتائج التي أنجزتها الوحدة المحاسبية خلال فترة زمنية محددة، بالإضافة إلى التأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن التقارير المالية معدة على أساس ثابت ومتماثل وكما هو معلوم فإن المدقق الخارجي يعتمد عند بدء عمله على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة بهدف تكوين أ ري فني محايد عن مدى

كفاءة النظام ومعرفة درجة الاعتماد عليه في تحديد نطاق التدقيق والاختبارات اللازمة، وبما أن دائرة التدقيق الداخلي تقوم بأعمال تعد جزءاً من نظام الرقابة الداخلية، فإن ذلك يتطلب من المدقق الخارجي أن يتفهم طبيعة العمل في دائرة التدقيق الداخلي[3].

[1] هيا مروان إبراهيم لطن،مرجع سابق،ص34.

[2] لطفي شعباني،مرجع سابق،ص127.

[3] الخطيب، خالد راغب، مرجع سابق،ص153

الشكل رقم (03) يوضح نقاط الالتقاء والتنسيق في عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

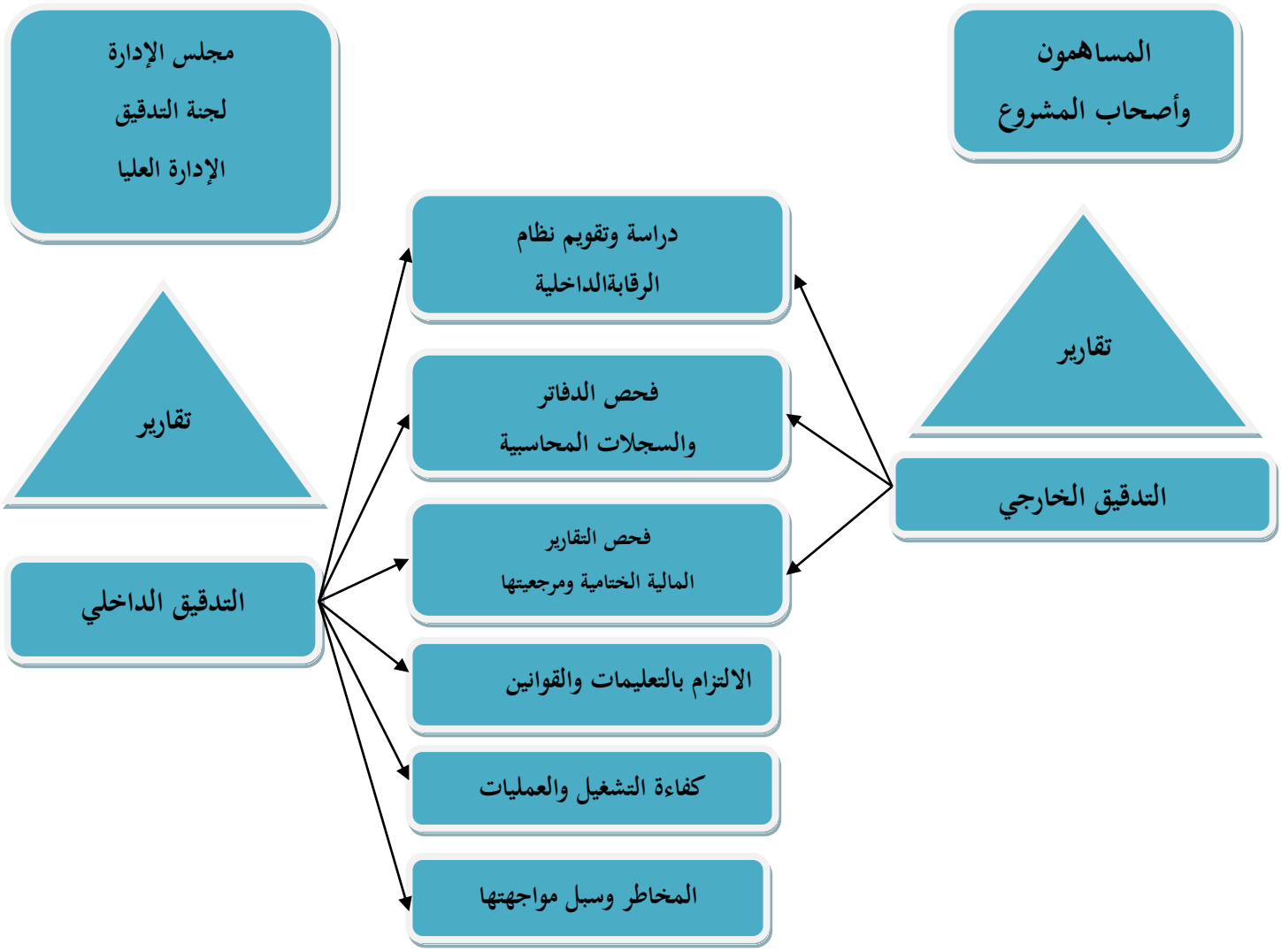

المصدر (يوسف سعيد يوسف المدلل،مرجع سابق، ص34)

الفرع الخامس: دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر

هناك دور مهم يقوم به المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المنشأة للمساعدة في التأكيد على أن مخاطر الأعمال الرئيسة تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال، وهناك عدة عوامل رئيسة ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وهي[1]:

1- تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي.

2- القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وعمليات الحوكمة في المنشأة.

[1] نور الإسلام سعدودي،مرجع سابق،ص18

أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها، كما أشار إلى الأدوار التي يجب عليه تجنبها في مراحل عملية إدارة المخاطر، ومن أهم الأدوار الجوهرية التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها بشأن إدارة المخاطر[1]:

1- إعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر.

2- إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر.

3- تقييم عمليات إدارة المخاطر.

4- تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسة.

5- مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسة.

وهناك العديد من المهام التي يجب على المدقق الداخلي القيام بها لضمان القيام بدور فعال في إدارة المخاطر، وهي[2]:

1- الحصول على المستندات التي تبين منهجية المنشأة في إدارة مخاطرها والتأكد من خلال هذه المعلومات على شمولية العمليات ومناسبتها لطبيعة المنشأة.

2- البحث ومراجعة واستعراض المعلومات الأساسية والمراجع التي استندت إليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر لتكون قاعدة للمدقق للتأكد من صحة العمليات المستخدمة من قبل المنشأة.

3- تحديد ما إذا كانت إجراءات إدارة المخاطر التي تم تطبيقها تم فهمها بشكل واضح.

4- مراجعة سياسات المنشأة، وسياسات مجلس الإدارة واجتماعات لجنة التدقيق لتحديد إستراتيجية المنشأة والمنهجية المتبعة في إدارة المخاطر.

5- المساعدة في تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم والإبلاغ والتوصية.

6- التأكد من وجود آلية تحذير مبكر للأزمات المالية.

7- تدقيق عملية إدارة المخاطر لكافة أوجه نشاط المنشأة.

8- التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر.

9- إجراء مقابلات مع الإدارة العليا والتنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة بها وأنشطة إدارة المخاطر والضبط والمراقبة.

10- مراجعة تقارير تقييم الخطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المدققين الخارجيين أو أي جهة أخرى.

11- المشاركة في إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر.

12-توفير التدريب للجنة إدارة المخاطر والمشاركة في إعداد ورش عمل عن المخاطر.

13-التأكد من وجود خطة لاستمرارية العمل والتأكد من وجود خطة كوارث شاملة

[1] Griffiths, David, "Risk Based Internal Auditing ,op.cit ,p02

[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،مرجع سابق،ص46

أما الأدوار التي يجب أن يتجنبها المدقق الداخلي في عملية إدارة المخاطر:

على الرغم من الدور المميز للمدقق الداخلي في تقديم النصيحة والدعم للقرارات الإدارية الصحيحة ومحاولة معالجة القرارات الإدارية التي تبدو غير مناسبة، فإن عملية الرقابة و إدارة المخاطر تقع ضمن مسؤولية الإدارة والمجلس، ويكون دور المدقق الداخلي هو استشارياً لمساعدة المصرف في تحديد المخاطر وتقييمها، وتنفيذ منهجيات وطرق للرقابة عليها و إدارتها، كما أن هناك العديد من العمليات التي لا تدخل ضمن نطاق مهام وعمل المدقق في مجال إدارة المخاطر وهي كالتالي[1]:

1- تحديد مستوى إقدام المنشأة على المخاطرة.
2- الاضطلاع بعمليات إدارة المخاطر.
3- اتخاذ قرارات الاستجابة للمخاطرة.
4- القيام بإجراءات الاستجابة للمخاطرة لمصلحة الإدارة.
5- المساءلة عن عمليات إدارة المخاطر.
6- تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطر.

الفرع السادس: التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر

يعتبر المدقق الداخلي أحد أركان نظام الرقابة الداخلية في المنشأة فهو يعمل على خدمة الإدارة للتأكد من تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، لذا فيجب المحافظة على استقلاليته من خلال الأمور التالية[2]:

1- ينبغي المعرفة بأن عملية إدارة المخاطر تقع على عاتق الإدارة وليست من مسؤوليات المدقق.
2- أن يتم توثيق طبيعة مسؤوليات التدقيق الداخلي ومهامه في ميثاق التدقيق الداخلي ويتم اعتمادها من قبل لجنة التدقيق.
3- يجب أن يتجنب المدقق الداخلي القيام بإدارة أي من المخاطر لمصلحة الإدارة.
4- يجب على المدقق الداخلي ألا يتخذ قرارات بشأن إدارة المخاطر إنما عليه أن يقدم النصائح، لدعم قرارات الإدارة المناسبة و تحدي قرارات الإدارة غير المناسبة.
5- ينبغي على المدقق الداخلي تجنب تقديم ضمانات موضوعية بشأن أي جزء من عملية إدارة المخاطر كان مسئولا عنها أو شارك بالإشراف عليها.
6- يجب على المدقق الداخلي أن يبين أن المهام الموكلة إليه بشأن إدارة المخاطر هي مهام استشارية وليست تنفيذية.

يرى الباحث أنه كلما ازداد هذا الاستقلال النسبي لدى المدقق الداخلي كلما استطاع أن يحقق أهداف التدقيق بمستوى كفاءة أفضل ومن المهم الإشارة هنا إلى أن ذلك يتم من خلال الموقع في الهيكل التنظيمي ومن خلال عدم إشراك المدقق الداخلي في الأنشطة التي يقوم بالتدقيق عليه بمعنى احتفاظه بصلاحيته التقييمية وابتعاده عن الانغماس في الأعمال التنفيذية لان من شأن ذلك عدم قدرته على تقييمها كونه جزءا من هذا التقييم وابسط قواعد المنطق تشير إلى عدم قدرته على أن يقوم نفسه، وقد حدد أربعة أوجه للاستقلالية تتعلق بالمدقق الداخلي وهي[3]:

[1] Pickett, K. H. Spencer ,op.cit. p93

[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،مرجع سابق،ص48

[3] يوسف سعيد يوسف المدلل،مرجع سابق،ص63-ص64

1- الاستقلال المهني:

ويمكن تحقيق هذا الشكل من الاستقلالية عبر تشكيل لجنة مستقلة للتدقيق داخل المنشأة يصدر عنها التفويض للمراجع الداخلي للقيام بالعمل وكذلك قرار تعيينه وقرار نقله وعزله وتحديد راتبه ومكافآته وكذلك تتلقى تقريره، ويرى الباحث أن هذا ما يمكن أن يطلق عليه الاستقلال التنظيمي والذي يتم تدعيمه من خلال الهيكل التنظيمي.

2- الاستقلال في أداء عملية التدقيق:

ويقصد به عدم تأثر عملية التدقيق بآراء الغير عند تخطيط عملية التدقيق وعند القيام بالفحص وكذلك عند التقرير، ويرى الباحث أن هذا ما يمكن أن يطلق عليه الموضوعية التي يتم تدعيمها بقواعد وأخلاق مهنية عالية المستوى يتم احترامها من قبل المدقق الداخلي ومن قبل الأطراف الأخرى ذات العلاقة بعمله.

3- الاستقلال الفني:

ويقصد به امتلاك المدقق الداخلي أعلى درجات المهارة في أداء العمل المنوط به وهذا يتم تعزيزه من خلال المؤهلات العلمية العالية والتدريب وسياسات التعيين والتوظيف.

4- الاستقلال المالي:

ويقصد به عدم تدخل الإدارات التنفيذية في تعيين المدقق الداخلي وتحديد أتعابه ومكافآته ويرى الباحث أن هذا الشكل يعتبر امتدادا أو جزءا مهما من موضوع الاستقلال التنظيمي[1].

الفرع السابع: أهمية المدقق الداخلي

أولا :أهمية المدقق الداخلي[2]:

المراجعة الداخلية يقوم بها المراجع الداخلي وهو موظف ضمن المنشأة ويهدف لتزويدها بمعلومات لاستخدام الإدارة وغالبا تكون معلومات المراجعة الداخلية لاستخدام داخل المنشأة وليس خارجها فهو مراجع مستقبل(حسب ميثاق التحقيق الداخلي للمنظمة وأهدافه) يهدف لتأدية خدمات التوكيد والأنشطة الاستشارية المختلفة التي صممت لإضافة القيمة وتحسين عمليات المنظمة، حيث يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها بطريقة منظمة وانضباطية لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والمراقبة والتحكم المؤسسي.

البيئة التي يمارس فيها المراجع عمله:

المراجع موجود في المؤسسات الكبير وفي المكاتب الخاصة للمراجعة وظيفته مضمونة من طرف الإدارة العامة أو المدير المالي، المراجع الداخلي الذي يزاول داخل مؤسسة يكون متصل في4/3 حالات بالإدارة العامة من أجل ضمان استقلال مهمته.

المراجع الداخلي يشتغل في الهياكل الكبرى أين يضمن حسن سير أنظمة المراجعة الداخلية للمؤسسة، كما يسهر أيضا على احترام تطبيق القواعد المالية والمحاسبة كما يستطيع أيضا التدخل في كل وظائف المؤسسة.

يمكن أن يكون المراجع مرتبط إداريا:

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل،مرجع سابق،ص63-ص64

[2] بن شروده حادة،**أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**،مذكرة ماستر،جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،2015،ص25.

الجدول رقم (1-1) يوضح الأطراف المرتبطة بالمدقق

المؤسسة	مكتب خاص للمراجعة والاستشارة
- **إلى الإدارة العامة** - **إلى المدير العام**	- مسؤول المراجعين - إلى مدير المكتب

المصدر: بن شروده حادة، مرجع سابق، ص26

الجدول رقم (1-2) يوضح محيط المدقق

داخل المؤسسة	خارج المؤسسة
- المديرة العامة - خلية المراقبة	- **الإدارات الخارجية المعنية** - **مكتب للمراجعة الداخلية والنصح**

المصدر: بن شروده حادة، مرجع سابق، ص26

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لإدارة المخاطر المصرفية والمدقق الداخلي

المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية

- **دراسة يوسف سعيد يوسف المدلل (2007) بعنوان:** "دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري"مذكرة ماجستير.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في تقييم كفاءة وفعالية الإدارة في ضبط الأداء المالي والإداري في شركة المساهمة العامة الفلسطينية ومن أهم النتائج لهذه الدراسة أن هناك دورا ملموسا لوظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري وكذلك إن قسم التدقيق ويقوم بدور جيد بتقييم نظام الرقابة الداخلية ودعمه، بالإضافة أن عملية التدقيق تساهم بشكل كبير في تقييم ودعم إدارة المخاطر .ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة ضرورة توفير الموارد المالية البشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في الشركات أو ضرورة عقد دورات تدريبية للمدققين الداخليين لإكسابهم المعرفة الكافية بمعايير المهنة، وأوصت أيضا بضرورة استقلالية قسم التدقيق الداخلي عن الإدارة المالية والإدارة العليا.

- **دراسة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون(2011) بعنوان:** "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة"مذكرة ماجستير.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، وقدة استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث أعيدت إستبانة خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ (50) مدققا داخليا، واستخدم برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)،كما توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها :وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية في قطاع غزة .كما توصلت الدراسة انه ليس من مهام المدقق الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها وإنما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر .وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من

أهمها : زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر في المصارف، والعمل على تعزيز مهارة والمعرفة لدى المدققين الداخلين لتمكنهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال إدارة المخاطر.

- **دراسة إيهاب ديب مصطفى رضوان (2012) بعنوان:** "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولي "مذكرة ماجستير.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة .ومن أه النتائج التي توصل إليها الباحث أن أداء المدقق الداخلي يتسم بالموضوعية والكفاءة المهنية ووجود تعاون بين قسم التدقيق وإدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وأيضا أن التدقيق يساهم في تقويم وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية وأهم التوصيات المقدمة هي ضرورة تنظيم المصارف لدورات تدريبية للمدققين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية ومواجهتها وتقييمها ضرورة وكذلك اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين حتى يتسنى لهم أداء مهامهم بكفاءة

- **دراسة مرابط نوال (2013) بعنوان:**" دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية "مذكرة ماستر.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك مع استعراض لمفهوم التدقيق الداخلي في البنوك وبيان أهميته وأهداف ومبادئه ومن ثم التطرق على دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية واعدت إستبانة خصيصا لهذا الغرض وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (30) مدققا داخليا بالبنوك المتواجدة بورقلة واستخدم نظام التسجيل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختيار الفرضيات، وكانت أهم نتائج الدراسة كالتالي :وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، وانه ليس من مهام المدقق الداخلي تحديد المخاطر وقياسها وإنما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر .وقد خلصت الدراسة إلى بعض توصيات أهمها : ضرورة تنظيم البنوك دورات تدريبية للمدققين الداخلين في مجال تخصصهم وثانيا ضرورة اهتمام الإدارة العليا في البنوك بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هته الوظيفة وتوفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتدعيم مكانتها في البنوك وأخيرا أوصت إلى استقلالية المدقق الداخلي.

- **نور الإسلام سعدودي (2015) بعنوان:** "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية"مذكرة ماستر.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المدقق الداخلي في البنوك ومدى قدرتها على الحد من المخاطر المصرفية، ولمعالجة الإشكالية تم دراسة التدقيق الداخلي في البنك الوطني الجزائر، ولتعزيز هذا التصور تم إجراء تربص على مستوى وكالة تقرت التابعة للبنك الوطني الجزائري. وكان من أهم النتائج أن المدقق الداخلي له دور كبير في الحد من المخاطر البنكية وكشف المخالفات باعتماده على منهج عملي مبني على مجموعة من المعايير التي تحكم مهنة التدقيق.وكان من أهم التوصيات على المنظمات المهنية متابعة تطوير أداء المراجعين الممارسين للمهنة واطلاعهم على كل جديد بخصوص مهنة المراجعة وخاصة فيما يتعلق بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية.

- **هيا مروان إبراهيم لظن(2016) بعنوان:** " مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار(COSO)"مذكرة ماجستير.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية دور التدقيق الداخلي ودوره في تقويم إدارة المخاطر وفق إطارCOSO, وقد شملت الدراسة عدد من المتغيرات المتعلقة بتطبيق الإطار وهي البيئة الداخلية ووضع الأهداف وتحديد الحدث وتقييم المخاطر أو لاستجابة

للمخاطر وأنشطة الرقابة وتقييم نظام الإبلاغ المالي(المعلومات والاتصالات)والمراقبة وبالإضافة للوقوف على مفهوم إدارة المخاطر وأنواعها وأسس إدارتها والإجراءات المتبعة للحد من المخاطر.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها :ضرورة تفعيل مفهوم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية، والعمل به ضمن المكونات الثمانية لإطارCOSO ERM, وضرورة الاهتمام بتفعيل دور التدقيق الداخلي في القطاعات الحكومية بالنظر إلى دوره الايجابي في إضافة قيمة وتحسين فعالية العمليات وتحقيق الأهداف، وضرورة إنشاء دائرة لإدارة المخاطر في كل وزارة من الوزارات الفلسطينية..

المطلب الثاني: دراسات سابقة بالغة الأجنبية

- **دراسة(2004) Institute Of Internal Auditors بعنوان:**

"The Role of Internal Auditing in Enterprise-wide Risk Management".

هدفت هذه الدراسة من خلال البحث والتحليل إلى بيان دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :تعد إدارة المخاطر من أهم العناصر المكونة لعملية الحوكمة في المؤسسات، وتوصلت إلى أن إنشاء وتشغيل نظام إدارة المخاطر هي مسؤولية الإدارة، وان هناك دور جوهري للمدقق الداخلي فيما يتعلق بتقديم ضمانات للإدارة بفعالية نظام إدارة المخاطر.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها :أنه يتوجب على المدقق الداخلي المحافظة على استقلاليته وموضوعيته عند أدائه لمهامه التأكيدية والاستشارية تطبيقا لما دعت إليه المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

- . **دراسة Beasley and author (2006) بعنوان:**

"The Impact of Enterprise Risk Management on the Internal Audit Function".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير إدارة المخاطر على مهام المدقق الداخلي، حيث تناولت بالتحليل والمناقشة دور إدارة المخاطر وتأثيرها على المدقق الداخلي والعوامل المؤثرة فيها، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :هناك تأثير لإدارة المخاطر على التدقيق الداخلي ويزداد هذا التأثير عند وجود إطار متكامل لإدارة المخاطر بالمؤسسة، مهام التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي تكون أكثر عرضة للتأثر بإدارة المخاطر من غيرها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها : ضرورة وجود نظام متكامل لإدارة المخاطر في المؤسسات، وضرورة وجود علاقة بين إدارة المخاطر وبين التدقيق الداخلي لخدمة أهداف المؤسسة لضمان تحقيقها.

- **دراسة (2011) Institute of Internal Auditors بعنوان:**

"Internal Auditing Role in Risk Management".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كما تم إعداد استبانه وتوزيعها بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة وايرلندا وبريطانيا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :هناك دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، وجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المدقق في وضع خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها تطوير مهارات المدققين الداخليين لتمكينهم من تقديم استشارات وتوصيات بشأن تطوير نظام إدارة المخاطر بالمنشأة.

المطلب الثالث: أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بالعودة لدراسة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون : (**2011**) قامت هذه الدراسة بتحليل وإثبات دور التدقيق الداخلي في التحكم وإدارة المخاطر المصرفية من خلال : مفاهيم أساسيا حول التدقيق الداخلي، مخاطر الائتمان المصرفي، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصارف..

و تأتي دراسة مرابط نوال : (**2013**) وضحت هذه الدراسة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصفية بصفة عامة، واعتمدت على طريقة الاستبيان.

خلاصة الفصل:

تعبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف ذات الأهمية الكبيرة في البنوك خصوصا بعد التطور الذي حدث في مفهومه من التعريف التقليدي إلى الحديث والمتمثل في التقدير والتنبؤ بالأخطار،كما أن التدقيق الداخلي يساعد في تطوير نظام الرقابة الداخلي وقياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة وإضافة قيمة للمؤسسة.

كما أن هناك تنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر فكلتا الوظيفتين يكمل بعضهما البعض ويعمل على تحسين إدارة المخاطر،ولتحقيق هذا الهدف يجب على المدقق الداخلي الالتزام بالمعايير اللازمة لقيامه بمهامه داخل البنك.

ويجب أن يكون المدقق الداخلي على دراية كافية حول طبيعة العمل المصرفي ليتمكن من وضع الخطط والإجراءات بهدف تحديد عوامل المخاطر وكيفية تجنبها أو التقليل منها. وتتم عملية تدقيق إدارة المخاطر من خلال عدة خطوات حتى يتمكن المدقق من تقديم تقارير حول نتائج التحليل وتقديم النصح والمشورة لتحسين برنامج إدارة المخاطر كي تتجنب المؤسسة الوقوع فيها وهذا يؤثر على أدائها.

الفصل الثانـي

الدراسة الميدانية لتحليل واقع مساهمة المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنوك العاملة بمدينة تقرت(CPA-BDL-BADR)

تمهيد:

بعد التطرق لدور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية للبنك في الجانب النظري، سنحاول إسقاط ما تم التطرق إلية من خلال الفصل التطبيقي لهذه الدراسة حيث تم تقسيمه إلى مبحثين الأول يتناول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية والثاني يتناول عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

خصص هذا المبحث لتقديم الطريقة المتبعة في دراستنا الميدانية من خلال تحديدنا الدراسة ومتغيرات هذه الدراسة والأدوات المستعملة وكذا الإطار ووصف مجتمع الدراسة.

المطلب الأول: عينة الدراسة

تمت الدراسة على مستوى ثلاثة بنوك في مدينة تقرت (**CPA*BDL*BADR**)

1- تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 106.82 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك لهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف لذلك فهو يحتل مكانة متميزة في الهيكل المصرفي الجزائري، ومن مهامه :تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

2- بنك التنمية المحلية:

أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم 85 : 85- الصادر بتاريخ 1985/04/30 (28 (بعد إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري وهو بنك إيداع واستثمار، أوكلت له القيام بتمويل الاستثمارات المخططة من قبل الجماعات المحلية، بالإضافة إلى قيامه ببعض النشاطات كمنح القروض بالرهن وتمويل القطاع الخاص، ويلاحظ أنه قد تغير مع تأسيس هذين المصرفين نوعا ما هيكل نظام التمويل وأدائه وأدى هذا الإجراء إلى خلق نوع من التركيز أو التخصص المصرفي من خلال إسناد البنك الأول مهام القطاع الفلاحي وترقية الأنشطة المختلفة المتواجدة في الريف على الصعيد الوطني، أما الثاني فكانت مهمته تكمن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية.

3- القرض الشعبي الجزائري:

أنشأت هذا البنك في تقرت سنة 1988 تحت الرقم الاستدلالي 167 ومقرها الأول كان بساحة الحرية بتقرت وتم نقلها إلى ساحة هواري بومدين في مارس2000 وحاليا تم نقله إلى ساحة سيدي عبد السلام بتقرت في 22-12-

2013،وقد أسست المديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري بأس مال 21مليار و600 مليون دينار جزائري،وتشرف وكالة تقرت على عمل 14 مستخدما.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

اعتمدنا في دراستنا هذه على

1- **المقابلة:** وهي عبارة عن أسئلة تم طرحها علي مجموعة من إطارات البنك محل الدراسة حتى نتمكن من الحصول على المعلومات والمعطيات التي تساعدنا في إتمام هذه الدراسة.
2- **الملاحظة:** بناءا على ما تم ملاحظته من خلال زيارتنا الميدانية لعينة الدراسة وتسجيل المعلومات الخاصة بها.
3- **الاستبيان:**
   - تم إعداد الاستبيان من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
   - توزيعها على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

وتم تقسيم الاستبيان إلى جزأين كما يلي:

الجزء الأول:يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 8 فقرات.

الجزء الثاني: تناولنا فيه دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية على بنك القرض الشعبي الوطني (وكالة تقرت) وتقسيمه إلى ثلاثة محاور كمالي:

- ✓ **المحور الأول:**مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر ويتكون من 06 فقرات.
- ✓ **المحور الثاني:** مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر ويتكون من 11 فقرة.
- ✓ **المحور الثالث:** مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر

كانت الإجابة على كل فقرة مكونة من ثلاثة إجابات **"غير موافق" "موافق" "محايد"**.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة

يتم في هذا الجزء استعراض النتائج التي تم التوصل إليها من عمليات التحليل الإحصائي، حيث تم توزيع 50 إستبانة على جميع أفراد عينة الدراسة وتم استرجاع 46 أي نسبة الاستجابة بلغت

يتم في هذا الجزء من الدراسة مناقشة نوع البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة من أجل تحديد نوع الاختبارات الإحصائية اللازمة لتحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات، ثم يتعرض الباحث بعد ذلك لتحليل فقرات محاور الاستبانة ومناقشة الفرضيات من أجل إثباتها أو نفيها،تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, V. 19).

وقد استعملنا الأدوات التالية:

- – معامل ألفا كرونباخ للتأكد من درجة ثبات أداة القياس؛
- التوزيع التكراري، النسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية ؛
- المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري؛
- معا مل الارتباط Pearson.

1– ثبات أداة الدراسة

لقد تم فحص عبارات الاستبيان من خلال مقياس ألفا كرونباخ، الموضح في الجدول الذي في الأسفل لحساب ثبات المقياس،بحيث يجب أن لا تقل قيمة المعامل عن 62 **%** لكي نعتمد النتائج المتوصل إليها في البحث مقبولة.

جدول رقم(2–1)يوضح قيمة ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

ألفا كرونباخ	عدد العناصر
80%	28

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

نلاحظ من خلال جدول (2–1) يتضح لنا أن معامل ألفا كرونباخ الكلي بلغ مايقارب80% وهي نسبة مقبولة جدا بالنسبة للعلوم الاقتصادية التي تعتمد عليها ابتداء من 60%،هذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

1– وصف عينة الدراسة

الجنس

الجدول رقم(2–2)يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	26	56.5
أنثى	20	43.5
المجموع	46	100.0

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

من خلال الجدول رقم(2–2) يتضح لنا بأن أغلبية الأفراد كانوا من الذكور بنسبة(56.5%) من المجموع الكلي للعينة، بينما بلغت نسبة الإناث(43.5%)،وهذا يعود بدرجة كبيرة إلى طبيعة نشاط القطاع وطبيعة نظام العمل.

- **العمر**

جدول رقم(2-3)يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30سنة	11	23.9
من 30إلى أقل من 40 سنة	23	50.0
من 40إلى أقل من 50 سنة	10	21.7
50 سنة وأكثر	2	4.3
المجموع	46	100.0

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

من خلال الجدول رقم (2-3) يتضح لنا أن الأفراد الذين أعمارهم (من 30إلى أقل من 40 سنة) يمثلون أعلى نسبة تقدر ب(50%) تليها الفئة (أقل من30) بنسبة(23.9%)،وهذه النتيجة منطقية لأن هاتين الفئتين العمريتين تسعيان أكثر من غير للبحث عن المعرفة وإثبات الكفاءة من خلال التجاوب الكبير في الإجابة عن عبارات الاستبيان.

- **المستوى التعليم**

جدول رقم(2-4) يوضح التوزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليم

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ثانوي أو أقل	1	2,2
شهادة دراسات أو ليسانس	27	58,7
ماستر أو ماجستير	18	39,1
المجموع	46	100

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

من خلال الجدول رقم (2-4) يتضح لنا أن الأفراد الحاصلين على (شهادة دراسات أو ليسانس) يمثلون أعلى نسبة تقدر ب (58.7%) وبعدها الحاصلين على (ماستر أو ماجستير) بنسبة (39.7%)،وهذه مؤشر بالغ الأهمية للمستوى العالي للكفاءات البشرية المتواجدة على مستوى البنوك (عينة الدراسة) وهذا راجع إلى طبيعة النشاط هذه البنوك الذي يتطلب متخصصين في هذا المجال حيث تعتمد على المستوى العالي للعمال نظرا لصعوبة الخدمات التي تقدمها.

- **الخبرة**

الجدول رقم (2-5) يوضح توزيع الأفراد العينة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	19	41.3
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	18	39.1
من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة	8	17.4
أكثر من 20 سنة	1	2.2
المجموع	46	100.0

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

من خلال الجدول رقم (2-5) يتضح لنا أن فئة (أقل من 5 سنوات) على أكبر نسبة وتقدر ب(41.3%)،وتليها فئة ذوى الخبرة (من 5سنواتإلى أقل من 10سنوات) بنسبة (39.1%) من أفراد عينة الدارسة،وهي نتيجة منطقية لنموها المتزايد وتوظيفها للكفاءات الشابة بهدف الاستثمار في هذه الطاقات للتقدم والازدهار.

- **التخصص الدراسي**

الجدول رقم(2-6)يوضح توزيع أفراد العينة الدراسة حسب التخصص الدراسي

التخصص الدراسي	التكرار	النسبة
محاسبة	15	32.6
مالية وبنوك	16	34.8
إدارة أعمال	7	15.2
أخرى	8	17.4
المجموع	46	100.0

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

من خلال الجدول رقم (2-6) يتضح لنا أن من لديهم تخصص (مالية وبنوك) يمثلون أعلى نسبة وتقدر ب (34.8%) وتليها فئة ذوي التخصص (محاسبة) بنسبة (32.6%) من عينة الدراسة،مما يدل على ارتفاع نسبة الاختصاصات المحاسبية والمصرفية في مجتمع الدراسة،وهذا راجع لطبيعة النشاط المصرفي واحتياجه لمثل هذه التخصصات العلمية.

الدورات التدريبية

الجدول رقم (2-7)يوضح توزيع أفراد العينة حسب تلقيهم للتدريب في مجال إدارة المخاطر

هل حصلت على دورات تدريبية في إدارة المخاطر ؟	التكرار	النسبة
نعم	30	65.2
لا	16	34.8
المجموع	46	100.0

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

من خلال الجدول رقم (2-7) يتضح لنا أن ما نسبته (65.2%) تلقوا دورات تدريبية في مجال إدارة،و بنسبة (34.8%) لم يتلقوا بعد تدريبات،وهذا راجع لأهمية الموضوع بهدف تفادي الوقوع في مخاطر قد تؤدي إلى عواقب وخيمة ولكيفية التعامل معا هذه المخاطر التي تواجه البنوك محل الدراسة.

لائحة خاصة بوظيفة التدقيق

الجدول رقم (2-8) يوضح توزيع أفراد العينة حسب لائحة مهنة التدقيق

هل يوجد لائحة محددة بدور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصرف	التكرار	النسبة
نعم	28	60.9
لا	18	39.1
المجموع	46	100.0

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

من خلال الجدول رقم (2-9) يتضح أن ما نسبته (60.9%) أفادوا بوجود تلك اللائحة التي تحدد دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصرف بينما ما نسبته (39.1%) أفادوا بعدو وجود تلك اللائحة،ويشير ذالك إلى وجود وعي لدى تلك البنوك لتحديد صلاحيات المدقق عند قيامه بعمله وفق تلك اللائحة.

2- تحليل أسئلة المحاور حسب لكارت ثلاثي

الجزء الأول:ما مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر؟

الجزء الثاني: ما مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر؟

الجزء الثالث:ما مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر؟

وللإجابة على العبارات الخاصة بالجزء الأول والثاني والثالث في الاستبيان تم الاعتماد على مقياس ليكارت ذي 3 درجات ، ونظرا لاستخدامه في الكثير من الدراسات السابقة في هذا المجال ،يطلب من العمال إعطاء درجة موافقتهم على كل عبارة من العبارات الواردة على مقياس" ليكارت الثلاثي" كما يلي:

- موافق تعطى لها 3 درجات.
- محايد تعطى لها درجتان.
- غير موافق تعطى لها درجة واحدة

جدول رقم (3-1): يوضح مجال المتوسط الحسابي المرجح لكل مستوى (مقياس ليكارت)

مجال المتوسط الحسابي المرجح	المستوى الموافق له
من 1 إلى 1.66	قليل
من 1.67الى 2.34	متوسط
من 2.35 إلى 3	مرتفع

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

حيث تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى (3 -1 = 2) ثم نقسمه على اكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (2/3=0.66)،ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي: (من 1 إلى 1.66 قليل ومن 1.67 إلى 2.34 متوسط ومن 2.35 إلى 3 مرتفع)

❖ **تحليل فقرات الجزء الأول الاستبانة**

الجدول رقم (3-2)يوضح المتوسط والانحراف المعياري لأجوبة عينة الدراسة مدى أهمية تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل إدارة المخاطر

الرقم	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	يوجد نظام محكم للتدقيق الداخلي لدى المصرف يساهم في تفعيل إدارة المخاطر.	1.3696	.0,71051	4	قليل
2	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف على الرقابة الداخلية في المصرف.	1.1739	.485540,	6	قليل
3	يقوم المدقق الداخلي بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر.	1.3478	.0,56637	5	
4	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته وتناسبه.	1.5217	.809370,	1	قليل
5	يتم فحص الإجراءات من قبل المدقق الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	1.4783	.0,78143	2	قليل
6	يتم تحديد مسؤوليات وواجبات التدقيق الداخلي تجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق.	1.3913	.0,74471	3	قليل
	المتوسط العام	1,38043	0,6829		قليل

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

بالنظر إلى الجدول أعلاه الذي يتضمن تحليل الجزء الأول المخصص لتطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر حيث بلغ المتوسط العام (1.38) و بلغ الانحراف المعياري (0.6829) وهذا يرجع إلى نقص الوعي بهذا النظام أو عدم وجوده وكذالك فهمه من قبل أفراد العينة،وجاءت العبارة تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة أولا بمتوسط حسابي (1.52)بعدها العبارة الخامس بمتوسط حسابي (1.47) ثم تأتي عبارة يوجد نظام محكم للتدقيق لدى المصرف يساعد على تفعيل إدارة المخاطر نلاحظ أنه هناك رغبة في فهم هذا النظام من قبل العامين بالبنوك عينة الدراسة.

❖ **تحليل فقرات الجزء الثاني الاستبانة**

الجدول رقم (3-3)يوضح المتوسط والانحراف المعياري لأجوبة عينة الدراسة مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر

الرقم	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	1.4348	.0,65497	9	قليل
2	يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداء عمله ويتجنب أي تعارض يمكن أن يؤثر على مصالح المصرف.	1.5217	.0,72232	5	قليل
3	يتلقى المدقق الداخلي تدريبا وتعليما مستمرا على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تفعيل مبادئ إدارة المخاطر	1.6522	.0,82239	1	قليل
4	يأخذ المدقق الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف.	1.4130	.0,71728	11	قليل
5	لدعم استقلالية أنشطة التدقيق الداخلي يجب أن يتم فحص الأداء من قبل لجنة التدقيق.	1.4783	.0,65791	7	قليل
6	يوجد فريق عمل متخصص يتوافر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية.	1.5000	.0,72265	6	قليل
7	يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر ومبادئها.	1.5870	.0,80488	3	قليل
8	يعمل المدقق الداخلي على زيادة كفاءة وفعالية تطوير خدماته والتي تمكنه من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	1.4783	.0,78143	8	قليل
9	يتركز عمل المدقق الداخلي على الأخطاء الهامة التي يتم تحديدها بواسطة الإدارة.	1.5652	.0,71963	4	قليل
10	يتم تعريف لجنة التدقيق بخطط أنشطة التدقيق الداخلي ومتطلبات التدقيق وأخذ الموافقة عليها.	1.4348	.0,62011	10	قليل
11	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين في القسم.	1.6087	0.82941	2	قليل
	المتوسط العام	1.5403	0.73208		قليل

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

من خلال الجدول أعلاه الذي يتضمن الجزء الثاني مخصص بالالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر حيث بلغ المتوسط العام (1.54) وبلغ الانحراف المعياري (0.73) يتضح أن أفراد عينة الدراسة لم تلتزم بالمعايير المهنية للتدقيق أثناء العمل وعدم وجود اهتمام بهذه المعايير أنها لم تطبق في هذه البنوك .

❖ **تحليل فقرات الجزء الثالث لاستبانه**

الجدول رقم (3-4)يوضح المتوسط والانحراف المعياري لأجوبة عينة الدراسة مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة إجراءات الاستجابة لها في تفعيل إدارة المخاطر

الرقم	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتيب	المستوى
1	يركز المدقق الداخلي على المخاطر المهمة وتدقيق عمليات إدارة المخاطر داخل المصرف.	1.5000	.0,75277	8	قليل
2	يساهم المدقق الداخلي بشكل كبير وبدور استشاري في تقليل المخاطر.	1.2826	.544180,	11	قليل
3	يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والسبل الآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة.	1.4348	.719630,	10	قليل
4	يساهم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي.	1.7609	.735900,	1	متوسط
5	يعد المدقق الداخلي تقرير المخاطر ويرفعه لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق.	1.4565	.656810,	9	قليل
6	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مراقبة تقييم كفاية أنظمة إدارة المخاطر في المصرف.	1.5217	.657910,	7	قليل
7	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من فاعلية أداء الموظفين في التعامل مع المخاطر.	1.6304	.0,82620	4	قليل
8	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة لديها نظام معلومات كاف لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في المصرف.	1.6739	.0,76170	2	متوسط
9	يتأكد المدقق الداخلي من تطبيق آليات عملية في أقسام المصرف لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا.	1.6522	.0,84898	3	قليل
10	يراقب ويتابع المدقق الداخلي مدى اهتمام الإدارة بالمخاطر وإدارتها.	1.5435	.751490,	6	قليل
11	يراقب المدقق الداخلي تحليلات المخاطر والاستراتيجيات الموضوعة للتعامل معها.	1.6087	.0,82941	5	قليل
	المتوسط العام	1.5513	0.734483		قليل

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

بالنظر إلى الجدول أعلاه الذي يتضمن تحليل الجزء الثالث مخصص بقيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر حيث بلغ المتوسط العام (1.55) وبلغ الانحراف المعياري(0.73)،وهذه النتيجة تدل على عدم قيام أفراد عينة الدراسة فيما يخص هذا المحور بسبب نقص الخبرة لتعامل معوظيفة التدقيق داخلي في البنوك محل الدراسة.جاءت عبارة يساهم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطرة المتوقعة بمتوسط حسابي (1.76) وبعدها عبارة يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة لديها نظام معلومات كاف لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في المصرف بمتوسط حسابي (1.67) ثم جاءت يتأكد المدقق الداخلي من تطبيق آليات عملية في أقسام المصرف لكشف أوجه القصور، يدل على وجد بعض الوعي من قبل المدقق الداخلي بدوره داخل قسم الدقيق ووجود رغبة في الكشف على المخاطر التي تحدث.

الجدول رقم (3–5) يوضح المتوسط والانحراف المعياري للمتغيرات

الرقم	أبعاد المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتيب	المستوى
1	مدى تطبيق نظام محكم لإعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر	1.3804	.0,43128	3	قليل
2	مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل أدارة المخاطر	1.5158	.3120200,	2	قليل
3	مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر	1.5514	.0,31978	1	قليل
	المتوسط العام	1.4825	0.35436		قليل

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا بأن كل الأبعاد جاءت بمستوى قليل،حيث بلغ المتوسط العام (1.48) وبلغ الانحراف المعياري (0.35)،وهذا يدل على عدم وجود أهمية كبيرة لوظيفة التدقيق الداخلي أو عدم تطبيقها بشكل جيدا من طرف عمال البنوك محل الدراسة.

المطلب الثاني مناقشة النتائج المتوصل إليها

الفرع الأول:ربط النتائج بالفرضيات وتفسيرها

1– العلاقات الإرتباطية بين متغيرات الدراسة

الجدول رقم (4–1) يوضح الجدول العلاقات الإرتباطية بين متغيرات الدراسة

			المتغير التابع مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر
Rho de Spearman	مدى تطبيق نظام محكم لإعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر	Coefficient de corrélation	.439**
		Sig. (bilatérale)	.002
		N	46
	مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل أدارة المخاطر	Coefficient de corrélation	.256
		Sig. (bilatérale)	.085
		N	46
	المتغير المستقل دور المدقق الداخلي	Coefficient de corrélation	.437**
		Sig. (bilatérale)	.002
		N	46

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

يتضح من جدول الارتباطات السابق بأن جميع العلاقات الإرتباطية دالّة إحصائيا وعند مستويات إيجابية بين المتغير المستقل دور المدقق والمتغير التابع مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومتابعة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر،وقد بلغت القيمة الإجمالية للعلاقة الإرتباطية بين دور المدقق الداخلي و مدى قيامه بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر ككل (43.7%) بمستوى دلالة إحصائية(0.002) وهي أقل من(α=0.05)بالتالي يجب الأخذ بعين الاعتبار أهمية متابعة ومراقبة أداء إدارة المخاطر من طرف المدقق وتثمين دوره محل الدراسة.حيث كانت أقوى العلاقات مع مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر بنسبة (43.9) ولاحظنا أن أضعف هذه العلاقات مع مدى الالتزام بالمعايير المهنية ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر بنسبة (25.6).

2- **تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى:**

جدول رقم (4-2):يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.611[a]	.373	.359	.25608
2	.660[b]	.435	.409	.24579

a. Valeurs prédites : (constantes), مدى تطبيق نظام محكم لإعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر

b. Valeurs prédites : (constantes), مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر

c. Variable dépendante

المتغيرالتابعمدىقيامالمدققالداخليبتقييمومتابعةالمخاطرومراقبةإجراءاتالاستجابةلهاودورهافيتفعيلأداءإدارةالمخاطر:

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

من الجدول السابق معامل الارتباط الخطي بين دور المدقق وبين مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر وهو (61.1%) ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو (37.3%) بمعنى يتم تفعيل دور المدقق الداخلي من خلال نظام محكم لإعمال التدقيق،و النسبة المتبقية (62.7%) ترجع لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو خطأ. ومعامل الارتباط الخطي بين دور المدقق وبين مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في إدارة المخاطر هو (66%) ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو(43.5%) بمعنى عند الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق تزيد من أهمية وصدق العمل الذي يقوم به،والنسبة المتبقية (56.5%) ترجع لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو خطأ.

3- **تحليل تباين خط الانحدار**

جدول رقم (4-3):يوضح تحليل تباين خط الانحدار

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression Résidu Total	1.716 2.885 4.602	1 44 45	1.716 .066	26.172	.000[a]
2	Régression Résidu Total	2.004 2.598 4.602	2 43 45	1.002 .060	16.586	.000[b]

a. Valeurs prédites : (constantes), مدى تطبيق نظام محكم لإعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر

b. Valeurs prédites : (constantes), مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر

c. Variable dépendante :

المتغيرالتابعمدىقيامالمدققالداخليبتقييمومتابعةالمخاطرومراقبةإجراءاتالاستجابةلهاودورهافيتفعيلأداءإدارةالمخاطر

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

من الجدول السابق نجد ما يلي:

- مجموع مربعات الانحدار يساوي (1.716) ومجموع مربعات البواقي هو (2.885) ومجموع المربعات الكلي يساوي (4.602).
- درجة حرية الانحدار هي 1 ودرجة حرية البواقي (44).
- معدل مربعات الانحدار هو 1.716 ومعدل مربعات البواقي(0,066).
- قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو(26.172).
- مستوى دلالة الاختبار 0.000 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05 فنرفضها ،وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات والشكل التالي يوضح ، وحسب الرسم لا توجد مشكلة فالنتائج تتوزع وفق التوزيع الطبيعي.

شكل رقم (4–1) : يوضح مدى ملائمة خط الانحدار

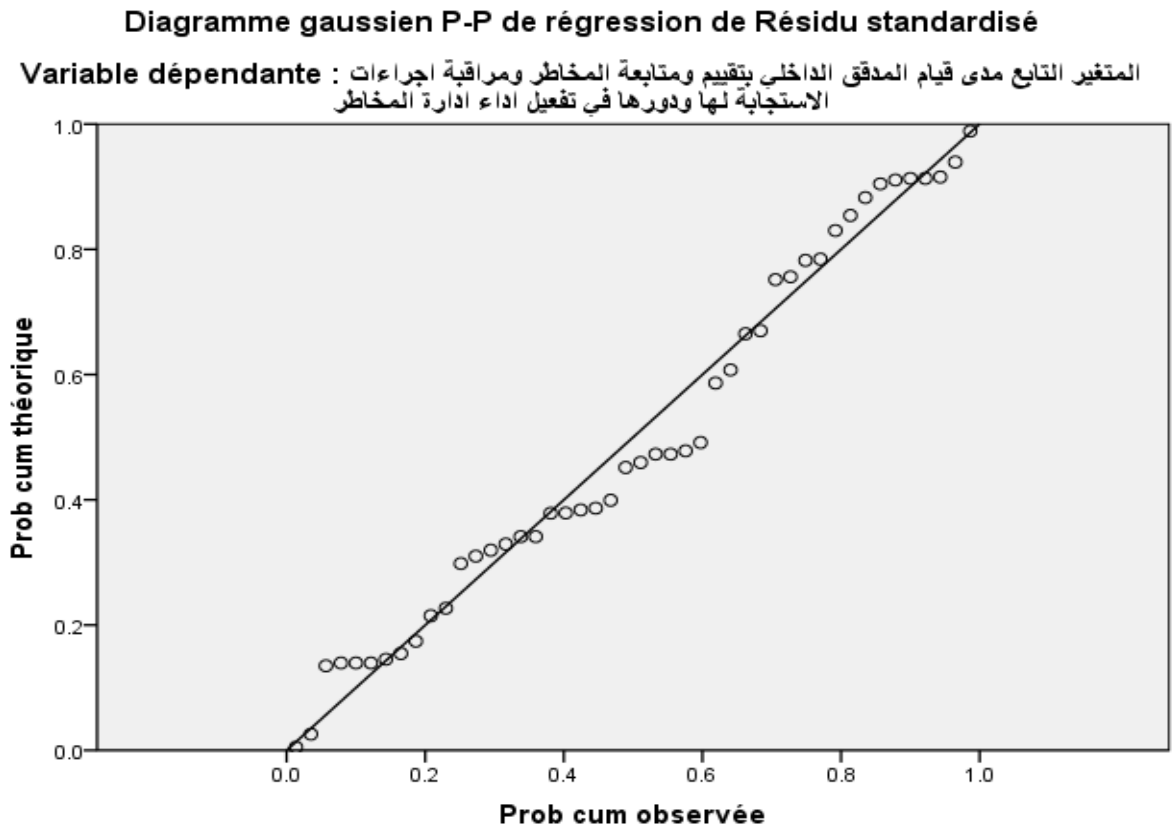

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

❖ **دراسة معاملات خط الانحدار**

الجدول الموالي يوضح قيم معاملات خط الانحدار لعينة الدراسة

جدول رقم (4–4) :يوضح قيم معاملات خط الانحدار لعينة الدراسة

Coefficients

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	.620	.164		3.782	.000
	المتغير المستقل: دور المدقق الداخلي	.643	.110	.660	5.824	.000

a. Variable dépendante :

المتغيرالتابعمدىقياممالمدققالداخليبتقييمومتابعةالمخاطرومراقبةإجراءاتالاستجابةلهاودورهافي أداء إدارة المخاطر

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

- خط الانحدار يساوي (0,620) الذي يمثل a من معادلة المستقيم Y=a+Bx، أما ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير المستقل،وقبل التطرق لفرضيات ميل خط الانحدار للمتغير المستقل،ندرس قيم Sig ،حيث أن المتغير المستقل دور المدقق قيمته(0,00) وهي قيمة أقل من 0,05 وتحقق الفرضية H_1وبالتالي تصبح معادلة خط الانحدار

$$Y=0.643X+0.62$$

X المتغير المستقل، Y المتغير التابع،فلكما تحسن دور المدقق الداخلي بوحدة واحدة تحسن تقييم والمتابعة المخاطر ومراقبة الاستجابة لها و تزايد دورها في أداء إدارة المخاطر ب(0.620)

❖ **تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للاختبار تأثير المتغيرالمستقل على المتغير التابع**

➢ **متغير الجنس**

الجدول رقم (4–5)يوضح للاختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع حسب الجنس

ANOVA

المتغير التابع مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر

	N	Moyenne des carrés	Ecart-type	Erreur standard moyenne
Intra-groupes	26	1.5699	.25003	.04904
Intra-groupes	20	1.5273	.39856	.08912
Total	46	3.0972	0.64859	0.13816

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

يظهر من خلال الجدول السابق لتحليل التباين الأحادي أن القيمة الإحصائية لمتغير الجنس هي (0,377) وهي اكبر 0.05 وبالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس أداء إدارة المخاطر المصرفية، ومنه متغير الجنس للمبحوثين لا يؤثر على تقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر، أي لا توجد فروق بين إجابات المبحوثين.

➢ **متغير العمر**

الجدول رقم (4–6)يوضح للاختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع حسب العمر

ANOVA

المتغير التابع مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.419	3	.140	1.404	.255
Intra-groupes	4.182	42	.100		
Total	4.602	45			

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

يظهر من خلال الجدول السابق لتحليل التباين الأحادي أن القيمة الإحصائية لمتغير العمر هو (0.255) وهي أكبر من (0.05) وبالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العمر وأداء إدارة المخاطر المصرفية ومنه متغير العمر

للمبحوثين لا يؤثر على تقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر، أي لا توجد فروق بين إجابات المبحوثين

- **متغير المستوى التعليمي**

الجدول رقم (4–7)يوضح للاختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع حسب المستوى التعليمي

المتغير التابع مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.304	2	.152	1.518	.231
Intra-groupes	4.298	43	.100		
Total	4.602	45			

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

يظهر من خلال الجدول السابق لتحليل التباين الأحادي أن القيمة الإحصائية لمتغير المستوى التعليمي هو (0.231) وهي أكبر من (0.05) وبالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير المستوى التعليمي وأداء إدارة المخاطر المصرفية ومنه متغير المستوى التعليمي للمبحوثين لا يؤثر على تقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر، أي لا توجد فروق بين إجابات المبحوثين.

- **متغير الخبرة**

الجدول رقم (4–8)يوضح للاختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع حسب الخبرة

ANOVA

المتغير التابع مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداءإدارة المخاطر

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.787	3	.262	2.887	.047
Intra-groupes	3.815	42	.091		
Total	4.602	45			

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

يظهر من خلال الجدول السابق لتحليل التباين الأحادي أن القيمة الإحصائية لمتغير الخبرة هو (0.047) وهي أقل من (0.05) وبالتالي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الخبرة وبين أداء إدارة المخاطر المصرفية،ومنه متغير الخبرة للمبحوثين يؤثرعلى جودة تقييم ومتابعة هذه المخاطر ومراقبها إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر، أي توجد فروق بين إجابات المبحوثين.

➢ **متغير التخصص الدراسي**

الجدول رقم (4–9)يوضح للاختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع حسب التخصص الدراسي

ANOVA

المتغير التابع مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداءإدارة المخاطر

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.883	3	.294	3.326	.029
Intra-groupes	3.718	42	.089		
Total	4.602	45			

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على spss

يظهر من خلال الجدول السابق لتحليل التباين الأحادي أن القيمة الإحصائية لمتغير التخصص الدراسي هو (0.029) وهي أقل من (0.05) وبالتالي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير التخصص الدراسي وبين أداء إدارة المخاطر المصرفية،ومنه متغير التخصص الدراسي للمبحوثين يؤثرعلى جودة تقييم ومتابعة هذه المخاطر ومراقبها إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر بالتالي يعتبر التخصص الدراسي ذو أهمية كبيرة فهو يساعد العمال علي تحقيق وعدى ودراية كافية بهذا المجال ، أي توجد فروق بين إجابات المبحوثين.

الفرع الثاني: مناقشة النتائج

النتائج

1– لقد بينت الدراسة أهمية تطبيق نظام محكم لإعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل إدارة المخاطر

- ✓ لا يوجد نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي.
- ✓ تشرف إدارة التدقيق الداخلي على الرقابة الداخلية في البنك.
- ✓ يقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر في البنك.

2– كما بينت الدراسة أهمية الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر

- ✓ المدقق الداخلي ملزم بالحياد والنزاهة عند أداء مهامه.
- ✓ أداء المدقق الداخلي يخضع للفحص من قبل لجنة التدقيق.
- ✓ يتم اخذ الموافقة على أنشطة التدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق.

3– قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أدار إدارة المخاطر

- ✓ يتم تقليل المخاطر في البنك من خلال الدور الاستشاري للمدقق الداخلي .
- ✓ ترفع التقارير التي تم إعدادها من طرف المدقق لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق.
- ✓ يجب على المدقق الداخلي أن يطبق آليات عملية لكشف أوجه القصور في أنظمة الرقابة الداخلية.
- ✓ يجب على المدقق الداخلي أن يراقب تحليلات المخاطر والإستراتجيات الموضوعة للتعامل معها.

مناقشة النتائج الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام محكم لإعمال التدقيق الداخلي و تفعيل إدارة المخاطر، إن إشراف دائرة التدقيق الداخلي على الرقابة الداخلية وتطبق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي والقيام بمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر لها دور مهم في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة على مستوى مدينة تقرت (عينة الدراسة)،بالتالي نقبل الفرضية ونثبتها.

الفرضية الثانية:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق و تفعيل إدارة المخاطر،إن التزام المدقق الداخلي بالمعايير المهنية تؤكد على مدى صدقه في فحص ومراقبة ومتابعة المخاطر وتبين من خلال الدراسة عدم وجود وعي كبير أو نقص الخبرة التعامل بهذه المعايير وتطبيقها في البنوك محل الدراسة،وبالتالي رفض الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:توجد علاقة ذات علاقة إحصائية بين قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة و تفعيل أداء إدارة المخاطر،إن تركيز المدقق الداخلي على المخاطر المهمة وقيامه بالاستشارات في مجال إدارة المخاطر والمساعدة على تقييم المخاطر ومتابعة إجراء الاستجابة لهذه المخاطر،يؤدي بشكل كبير إلى التقليل من المخاطر التي يتعرض لها البنوك محل الدراسة،وبالتالي قبول الفرضية الثالثة ونبثثها.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى التعريف على عينة من البنوك التي تم الاستعانة بها في الدراسة التطبيقية وتم التعرض إلى أسلوب التدقيق على مستواها كما تم استخدام البرامج الإحصائية من اجل اختبار الفرضيات التي ساهمت في تفسير النتائج التي توصلنا إليها على ضوء نتائج الدراسة توصلنا إلى الإجابة على أسئلة الإشكالية الرئيسية وما تفرع عنها من التساؤلات الفرعية المتمثلة

1- ما مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر ؟
2- ما مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر؟
3- ما مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر؟على مستوى البنوك العاملة في مدينة تقرت (عينة الدراسة).

توصلنا إلى وجود تنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر وذلك من خلال تبادل المعلومات بهدف التقليل من حدة المخاطر المصرفية حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه المتمثلة في استمرارية تحقيق الأرباح والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

خاتمة

خاتمة:

إن إدارات البنوك هي أكثر المؤسسات احتياجا إلى تطبيق إجراءات التدقيق الداخلي وفق ما تفرضه المعايير الدولية .كما يعتبر التدقيق الداخلي أحد أهم الإجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر والحد منها،ففي ظل وجود قسم لتدقيق الداخلي يمتاز بالكفاءة والفاعلية،يشكل حماية للمصارف من المخاطر التي تواجهها،ويقلل احتمالية التعرض لها إلى أدنى حد ممكن.فأصبح المدقق مطالب بتحديد عوامل الخطر على مستوى المنظمة.

وأظهرت كذلك مدى مساهمة المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر وذلك من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية الذي يساهم في تقليص وتحديد المخاطر المصرفية ودرجة خطورتها.لذالك تعتبر الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي والخبرة عنصرين مهمين في أداء مهامه.

وبناءا على ذالك جاءت الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:

مدى مساهمة المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنوك العاملة بمدينة تقرت–CPA (BDL–BADR)؟

فبعد دراسة الإطار النظري وإسقاطه على البنوك التي تمت فيها الدراسة وقد خلصت الدراسة هذا الموضوع إلى عدة نتائج و التوصيات وكذالك اقتراحات.

استنتاجات الدراسة:

- يجب أن يقوم قسم التدقيق بكشف المخالفات المصرفية ويتم ذالك بناءا على نظام رقابة داخلية فعال ومراقبة تنفيذه.
- يكمن دور المدقق الداخلي في مدى التزامه أو تطبيقه لمعايير التدقيق الدولية،فأهمية هذه المعايير تتمثل في كونها مقياس للأداء الذي يقوم به المدقق الداخلي ويجب التقيد بهذه المعايير.
- لا يوجد نظام محكم لأعمال الدقيق

التوصيات:

بناء على ماتم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة،ندرج توصيات التي تهدف إلي تطوير مهنة التدقيق الداخلي والحد من المخاطر التي تقع فيها البنوك نذكرها:

- ضرورة بذل المزيد من الاهتمام بمهنة التدقيق وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في مساهمة إدارة المخاطر وتفعيل الرقابة الداخلية.
- ضرورة توفير المعلومات والأساليب اللازمة للمدقق الداخلي لأداء مهامه على أكمل وجه ومواجهة العراقيل التي واجهه.
- متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى ارتباطها بإدارة المخاطر.
- ضرورة التنسيق والتعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لزيادة فاعلية التدقيق لتخفيض التكاليف التي تتكبدها الإدارة.
- على التشريعات أن تهتم بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية الاستقلالية وكذا مؤهلات الموظفين في البنك.
- يجب توفير دورات تدريبية للمدققين في مجال تخصصهم لمواكبة تطورات التي تحدث على مهنة التدقيق لتحسين أدائهم وتثمين دورهم الفعال.
- من الضروري أن يأخذ المدققين بعين الاعتبار العوامل البيئية عند تقييم أساليب نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- يجب على كل قسم من أقسام التدقيق أداء مهامهم بشكل واضح لتفادي الوقوع في المخاطر،لزيادة كفاءة هذه الأقسام.
- العمل على زيادة تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي ليتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.

الأفاق المستقبلية:

- مدى تأثير دور المدقق الداخلي على تحقيق أهداف المنشأة.
- دور التنسيق بين التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق الدولية في كشف ومنع التحايل المالي في البنوك.
- دور المدقق الداخلي في تقويم وتقييم نظام المراقبة الداخلية في البنوك.

المراجع

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية

❖ **الكتب**

1- إبراهيم الكراسة :أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ،2006 .

2- إبراهيم، إيهاب نظمي:التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور، طبعة1 ، عمان، مكتبة المجتمع العربي،2009.

3- أحمد حلمي جمعة :التدقيق الداخلي والحكومي، دار الصفار للنشر، عمان،2011.

4- أحمد حلمي جمعة :مدخل لتدقيق لتأكيد الحديث، دار الصفاء عمان،2009 .

5- حماد، طارق عبد العال :إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، مصارف)، ط1، الإسكندرية:الدار الجامعية2007 .

6- كريمة علي الجوهر، د.صالح العقدة، إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر،منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارة(بحوث ودراسات)،القاهرة2012 .

7- خالد راغب الخطيب :مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان 2010.

8- الخطيب، سمير :قياس وإدارة المخاطر في البنوك، ط1 ، الإسكندرية :منشأة المعارف2005 .

9- صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث، القاهرة 2005.

10- القبطان محمود السيد :قواعد المراجعة في أعمال البنوك شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها، القاهرة :دار النصر للطبعة والنشر2006 .

❖ **الرسائل والمذكرات الجامعية**

1- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون :دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير،جامعة غزة 2011.

2- إيهاب ديب مصطفى رضوان :أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولي، مذكرة ماجستير،جامعة غزة 2012.

3- شعباني لطفي :المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين سير المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر2004

4- مرابط نوال :دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2013

5- يوسف سعيد يوسف المدلل-دور طبيعة التدقيق الداخلي في ضبط أداء المالي و الإداري -مذكرة ماجستير -جامعة غزة 2007.

6- نور الإسلام سعدودي،دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر صرفية،مذكر ماستر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة 2015.

❖ **التظاهرات العلمية**

❖ بوقره رابح، حسين بالعجوز :إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة.

❖ د.نوال بن عمارة :إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، ملتقى، جامعة فرحات عباس سطيف 2009.

المراجع

❖ **التشريعات**

1- سلطة النقد الفلسطينية :تعليمات إدارة المخاطر، غزة فلسطين2008

❖ **المراجع بلغة الأجنبية**

1- Arena, Marika and Arnaboldi, Michela and Azzone, Giovanni, (2006) " Internal Audit in Italian organizations: A multiple case study", Managerial Auditing Journal. Vol. (21) No. (3) pp. 275-292

2- Griffiths, David, (2006), "Risk Based Internal Auditing", New Yourk: Johan Wiley

3- Institute of Internal Auditors IIA, (2004), " Code of Ethics and Standards for The Professional Practice of Internal Auditing".

4- Institute of Internal Auditors, (2010), "Internal Auditing role in risk Management".

5- Pickett, K. H. Spencer, (2005), «The internal auditing handbook", 2ed, USA: John Wily.

6- The Institute Of Risk Management, (2002), "A Risk Management Standard", London: Airmic Publishing

الملاحق

جامعة قاصدي مرباح– ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية وبنوك

الملاحق

استمارة لبيان دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية.

الأخ الكريم، الأخت الكريمة...

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في مدينة تقرت ،وهذا في إطار إجراء بحث علمي ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك ،كما أن المعلومات التي يتم الإدلاء بها سوف تحضى بالسرية التامة ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

إن تعاونكم يعزز بحثنا العلمي، لذا أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على عبارات الاستبيان بدقة، مع العلم أن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة اجابتكم شكرا لكم مسبقا.

أولا:المعلومات العامة :

الجنس	ذكر	أنثى		
العمر	أقل من 30 سنة	من 30 إلى أقل من 40سنة	من 40 إلى أقل من 50 سنة	50سنة و أكثر
مستوى التعليم	ثانوي أو أقل	شهادة دراسات أو ليسانس	ماستر أو ماجستير	أخرى
الخبرة	أقل من05سنوات	من05 إلى أقل من10سنوات	من10إلى أقل من20سنة	أكثر من20سنة
التخصص الدراسي	محاسبة	مالية وبنوك	إدارة الأعمال	أخرى
الشهادات العلمية	شهادة محاسب قانوني معتمد	شهادة مدقق داخلي معتمد	أخرى	لا يوجد

هل حصلت على دورات تدريبية في إدارة المخاطر؟	نعم	لا
هل توجد لائحة محددة بدور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصرف ؟	نعم	لا

ثانيا: العبارات الخاصة بموضوع الدراسة

المحور الأول :مدى أهمية تطبيق نظام محكم لإعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل إدارة المخاطر

الرقم	العبارات	موافق	محايد	غير موافق
01	يوجد نظام محكم للتدقيق الداخلي لدى المصرف يساهم في تفعيل إدارة المخاطر.			
02	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف على الرقابة الداخلية في المصرف.			
03	يقوم المدقق الداخلي بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر.			
04	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته وتناسبه.			
05	يتم فحص الإجراءات من قبل المدقق الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.			
06	يتم تحديد مسؤوليات وواجبات التدقيق الداخلي تجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق.			

المحور الثاني:مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر

01	يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر.			
02	يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداء عمله ويتجنب أي تعارض يمكن أن يؤثر على مصالح المصرف.			
03	يتلقى المدقق الداخلي تدريبا وتعليما مستمرا على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تفعيل مبادئ إدارة المخاطر			
04	يأخذ المدقق الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف.			
05	يأخذ المدقق الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف			
06	يوجد فريق عمل متخصص يتوافر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية.			
07	يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر ومبادئها.			
08	يعمل المدقق الداخلي على زيادة كفاءة وفعالية تطوير خدماته والتي تمكنه من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.			
09	يتركز عمل المدقق الداخلي على الأخطاء الهامة التي يتم تحديدها بواسطة الإدارة			
10	يتم تعريف لجنة التدقيق بخطط أنشطة التدقيق الداخلي ومتطلبات التدقيق وأخذ الموافقة عليها.			
11	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين في القسم.			

المحور الثالث:مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر

الرقم	العبارات	موافق	محايد	غير موافق
01	يركز المدقق الداخلي على المخاطر المهمة وتدقيق عمليات إدارة المخاطر داخل المصرف.			
02	يساهم المدقق الداخلي بشكل كبير وبدور استشاري في تقليل المخاطر.			
03	يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والسبل الآليات المناسبة للتعامل مع أوجها لمخاطر المختلفة.			
04	يساهم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي.			
05	يعد المدقق الداخلي تقرير المخاطر ويرفعه لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق.			
06	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مراقبة تقييم كفاية أنظمة إدارة المخاطر في المصرف.			
07	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من فاعلية أداء الموظفين في التعامل مع المخاطر.			
08	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة لديها نظام معلومات كاف لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في المصرف.			
09	يتأكد المدقق الداخلي من تطبيق آليات عملية في أقسام المصرف لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا.			
10	يراقب ويتابع المدقق الداخلي مدى اهتمام الإدارة بالمخاطر وإدارتها.			
11	يراقب المدقق الداخلي تحليلات المخاطر والاستراتيجيات الموضوعة للتعامل معها.			

ختاما أشكركم على مساهمتكم واهتمامكم بتعبئة هذا الاستبيان وعلى حسن تعاونكم

إذا كنتم ترغبون في إضافة بعض الملاحظات أو الاقتراحات أرجو إدراجها في الفراغ التالي:

.....

.....

.....

الفهرس

الفهرس العام

الإهداء III
الشكر IV
الملخص V
قائمة المحتويات VI
قائمة الجداول VIII
قائمة الأشكال IX
قائمة الاختصارات X
قائمة الملاحق XI
مقدمة: ..... أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لإدارة المخاطر المصرفية ودورالمدقق الداخلي

تمهيد 2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لإدارة المخاطر المصرفية والمدقق الداخلي 3
المطلب الأول: ماهية أدارة المخاطر المصرفية 3
الفرع الأول: تعريف المخطر 3
الفرع الثاني: أنواع المخاطر المصرفية 3
الفرع الثالث: مفهوم إدارة المخاطر 7
الفرع الرابع: مهام إدارة المخاطر 7
الفرع الخامس: المسؤوليات والوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر في المصارف 8
الفرع السادس: أهداف إدارة المخاطر 8
الفرع السابع: منهج عمل إدارة المخاطر 9
الفرع الثامن: المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في المصارف 11
المطلب الثاني: الإطار ألمفاهيمي للتدقيق الداخلي 12
الفرع الأول: مفهومالتدقيقالداخلي 12
الفرع الثاني: مهام التدقيق الداخلي 13
الفرع الثالث: أهمية التدقيق الداخلي 14
الفرع الرابع: أهداف التدقيق الداخلي 15
الفرع الخامس: أنواع التدقيق الداخلي 15
الفرع السادس: المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي 16

الفرع السابع: أسس ومتطلبات التدقيق في المصارف 18
الفرع الثامن: تدقيق عمليات إدارة المخاطر 20
المطلب الثالث: أهمية ودور المدقق الداخلي..... 22
الفرع الأول: مهارات وصفات المدقق الداخلي 22
الفرع الثاني: مسؤوليات وواجبات المدقق الداخلي 23
الفرع الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي..... 23
الفرع الرابع: العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي..... 24
الفرع الخامس: دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر 25
الفرع السادس: استقلالية وموضوعية المدقق عند قيامه بأنشطة تتعلق بإدارةالمخاطر 27
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لإدارة المخاطر المصرفية والمدقق الداخلي..... 29
المطلب الأول: دراسات سابقة بالغة العربية 29
المطلب الثاني: دراسات سابقة بالغة الأجنبية 31
المطلب الثالث: العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 32
خلاصة الفصل: 33

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لتحليل واقع مساهمة المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنوك العاملة بمدينة تقرت (CPA-BDL-BADR)

تمهيد: 35
المبحث الأول: عينة والأدوات المستخدمة في الدراسة 35
المطلب الأول: عينة الدراسة 35
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمةفي الدراسة 36
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها 36
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة 36
المطلب الثاني مناقشة النتائج المتوصل إليها 45
الفرع الأول:ربط النتائج بالفرضيات وتفسيرها..... 45
الفرع الثاني: مناقشة النتائج 51
خلاصة الفصل :..... **Erreur ! Signet non défini.**
خاتمة: 55
قائمة المراجع..... 58
الملاحق 61
الفهرس العام 66